مدخل محاسبي لقياس القيمة الإجتماعية المضافة للمنظمات بهدف تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين

د/ أمينة محمد عبد الله بسيوني*

(*) **د. أمينة محمد عبد الله بسيوني:** مدرس المحاسبة بمعهد السويس لنظم المعلومات الادارية

Email : emyyasserfadel@gmail.com

الملخص:

تعرضت بعض المنظمات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا لأزمات مالية حادة وظهرت الحاجة لمزيد من الإفصاح والشفافية عن ممارسات التنمية المستدامة، بهدف الوقوف على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية، لخدمة قرارات المستثمرين والمقرضين. حيث أن أهمية الإفصاح عن الأداء الإجتماعي تساهم في تطوير العلاقة بين الأطراف ذوي المصالح يمكن للمنظمة من خلال التنمية المستدامة الحفاظ على أدائها دون التعرض لمشاكل مالية أو تعسر مالي يتسبب في عدم توافر رأس المال الكافي أو الموارد المالية اللازمة لتشغيل أنشطتها المختلفة، بالإضافة إلى أن هدف نمو المنظمة المستدام يساعدها على البقاء في دنيا الأعمال وتظل جاذبة لمستثمريها ومصارفها ومحلليها.

وقد واجهت المحاسبة عن الإستثمارات الإجتماعية وتحديد تكاليفها وعوائدها في بناء نظرية المحاسبة الكثير من الصعوبات ولذلك كان لابد من توضيح أهمية الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة بالتقارير والقوائم المالية، ومحاولة إيجاد مقياس مناسب لعوائد الإستثمارات الإجتماعية بمنظمات الأعمال، ثم تبيان أثر قياس القيمة الاجتماعية المضافة على تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين تجاه منظمات الأعمال.

الكلمات المفتاحية:

القيمة الإجتماعية المضافة، جودة التقارير والقوائم المالية، تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين.

Abstract:

Some organizations in the United States and Europe were exposed to severe financial crises and there was a need for more disclosure and transparency about sustainable development practices emerged, with the aim of determining the extent of their success in achieving their economic and social goals, to serve the decisions of investors and lenders. Since the importance of disclosing social performance contributes to developing the relationship between stakeholders, the organization can, through sustainable development, maintain its performance without facing financial problems or financial insolvency that causes a lack of capital or sufficient financial resources to operate its various activities. In addition, the goal of the organization's sustainable growth helps it to stay in the business world and to remain attractive to its investors, banks and analysts.

Accounting social investments interface and determining their costs and returns in building accounting theory faced many difficulties Therefore, it was necessary to clarify the importance of disclosing the social value added in the reports and financial statements, and to try to find an appropriate measure of returns for social investments in business organizations, and then show the impact of measuring the social added value on activating the decisions of investors and lenders towards business organizations.

Key Words:

Disclosing the social value added, Quality of Reports and Financial Statements, Activating the decisions of investors and lenders.

١. مقدمة ومشكلة البحث وأهدافه:

تفتقد التقارير والقوائم المالية للمعلومات الكافية عن الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها، وكذلك المعلومات عن سياسات إدارة المخاطر والقضايا الإجتماعية والبيئية التي تعرض منظمات الأعمال للمخاطر التي يجب التصدي لها من قبل المديرين حتى يمكن الحفاظ على القيمة، حيث ان تلك التقارير والقوائم المالية إلى حد كبير تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة، وبالتالي يكون لها نتائجها السلبية على إقتصاديات الدول الصناعية الكبرى. وبناء على ذلك فقد تعرضت بعض المنظمات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا لأزمات مالية حادة، وبالتالي أصبح هناك إتفاق بين كثير من الباحثين على أن تلك التقارير والقوائم المالية لا تعبر بصورة كافية عن الأبعاد المختلفة لقيمة المنظمة في الوقت الحاضر، ومن ثم ظهرت الحاجة لمزيد من الإفصاح والشفافية عن معلومات مالية أو غير مالية كمية أو نوعية عن الأداء الإجتماعي بما يتضمنه من حوكمة المنظمات وإدارة المخاطر (التي تعرف بممارسات التنمية المستدامة)، بهدف الوقوف على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية، لخدمة أصحاب المصالح وأبرزها قرارات المستثمرين والمقرضين أو مانحي الائتمان. (ناهد محمد يسري،٢٠١٥، ص: ٦٣٥)

وعلى ذلك أصبح على منظمات الأعمال التي ترغب في تحسين جودة أرباحها أن يكون لها قبول مجتمعي من خلال القياس والإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة هذه، لما لها من آثار إيجابية على تضييق فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين من ناحية، والإدارة والمقرضين من ناحية أخرى. وهو ما يؤدى بدوره إلى جذب المزيد من الإستثمارات وإنخفاض تكلفة رأس المال وزيادة القيمة السوقية لأسهم المنظمة (مجدي مليجي عبد الحكيم،٢٠١٥، ص: ٧)، وهذا الإفصاح يتطلب بطبيعة الحال القياس المحاسبي المناسب له والذي تفتقده غالبية منظمات الأعمال.

وبناء عليه، ونظراً لأن المعلومات المحاسبية تعتبر مصدراً أساسياً لإتخاذ القرارات الخاصة بالمتعاملين في جميع الأسواق، لذا يؤدى هذا إلى زيادة أهمية الإفصاح وهو ما يلقى العبء على المحاسبة في إمداد تلك الأطراف المستفيدة بحاجاتها وتلبية رغباتها، حيث ان تلك المعلومات هي المصدر الرئيسي للقرارات. وترجع أهمية الإفصاح عن الأداء الإجتماعي بوجه عام للكيانات المختلفة إلى كونه يعتبر إجابات دقيقة وواضحة تساهم في تطوير العلاقة بين الأطراف ذوي المصالح (مجدي فوزي، ٢٠١٧، ص. ص: ٧٨- ٨٠). وفي نفس الوقت فان الاستثمارات الإجتماعية غير الصادقة يمكن ان تؤثر بشكل سلبي على مواقف المستثمرين والمقرضين وغيرهم

من أصحاب المصالح. وهو ما ينعكس على الأداء المالي للمنظمة ككل. كما يعد امتثالها للقواعد والقوانين البيئية والإجتماعية عن طريق التوسع في الإستثمارات الإجتماعية داعياً إلى تحسين صورتها أمام الجهات التنظيمية لهذه القواعد والقوانين والمجتمع ككل مما يؤدى إلى الحد من فرض العقوبات والغرامات على المنظمة فيما يتعلق بخرق هذه القواعد والقوانين، ومن ثم الحد من الخسائر في القيمة السوقية لها بالأسواق، بالإضافة إلى أن التوسع في الإستثمارات الإجتماعية يمكن ان يؤدى إلى تخفيض القيود والأعباء المالية عند الحصول على التمويل من خلال زيادة الشفافية، والحد من عدم تماثل المعلومات في الإفصاحات الواردة بين المنظمة والجهات المقرضة (Zadeh, A., 2018,Pp: 10-27).

فلم يعد صافي الربح هو المؤشر الوحيد لتقييم الأداء الإقتصادي للمنظمة، بل أصبح هناك حاجة من جانب أصحاب المصالح لتقييم الأداء الإجتماعي بجانب الأداء الإقتصادي، كما يمكن للمنظمة من خلال التنمية المستدامة الحفاظ على أدائها دون التعرض لمشاكل مالية أو تعسر مالي يتسبب في عدم توافر رأس المال الكافي أو الموارد المالية اللازمة لتشغيل أنشطتها المختلفة، بالإضافة إلى أن هدف نمو المنظمة المستدام يساعدها على البقاء في دنيا الأعمال وتظل جاذبة لمستثمريها ومصارفها ومحلليها (إيمان محمد السعيد، ٢٠١٩، ص: ٥٤).

ويؤكد ما سبق قيام نظرية المحاسبة الإيجابية على أساس تحديد القيم التي تتأثر بالبيئة ويتم تطبيق المحاسبة فيها، حيث ترتبط هذه النظرية ارتباطاً وثيقاً بالجوانب العملية كتحديد كيفية تأثير المفاهيم والممارسات المحاسبية على سلوك الفرد، فقد ركزت البحوث المحاسبية في خمسينات القرن المنصرم على تحديد السياسات والمعايير المحاسبية وليس تحليل وتفسير الممارسات المحاسبية. وعلى ذلك فإن النظرية المعيارية في هذا الوقت قد أصبحت في وضع إنتقاد مما جعل من الضرورة تطوير البحوث المحاسبية منذ الثلث الأخير للقرن الماضي، وإتجاهها نحو ظهور فرضيات كفاءة السوق والنظرية المحاسبية الإيجابية، فقد اعتمدت على المعرفة والفهم والإستخدام للسياسات والمقاييس المحاسبية الأكثر ملائمة للتعامل مع شروط بيئة الأعمال في المستقبل. حيث ان الفرض الأساسي لهذه النظرية هو التوضيح والتنبؤ بالممارسات المحاسبية WI ratama, R. and (Asri,M.,2020,Pp:2-4) الأمر الذي دعا إلى ضرورة تطوير المقاييس المحاسبية لتشمل الممارسات والأنشطة الإجتماعية وتحديد العائد منها.

وعلى ذلك **فإن القيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال بالأسواق المالية تعد هي رأسمالها المكتسب داخل المجتمع** والذي يمكن تعريفه بأنه أحد موارد العمل الذي يوفر القدرة على تكوين قنوات إتصال لنقل المعلومات والتأكيد على معايير ومبادئ الحوكمة والثقة والتعاون داخل الشبكات الإجتماعية بالأسواق المالية والتي تعمل على خفض مخاطر جميع أطراف المصالح بهذه الشبكات وبالتالي الحصول على أفضل النتائج الإقتصادية لهم (Hassan et.al, 2020, P: 18). ويتأسس على ذلك مدى أهمية القياس والإفصاح للقيمة الإجتماعية المضافة، وتقديمها لأصحاب المصالح. تأكيداً على مردودها الإيجابي في توجيه سلوكهم عند اتخاذ القرارات تجاه المنظمة، وبناء عليه فإن مفهوم القيمة المضافة المكتسبة للمنظمة داخل المجتمع، ومن ثم تحديد القياس والإفصاح عنها يلقى كثيراً من الإهتمام والدراسة والتطوير من قبل الباحثين. حيث انه من الصعب قياس الثقة والعلاقات الاجتماعية، والسلوك الجمعي أو التطوعي، بالمقاييس المحاسبية التقليدية سواء بإستخدام المنهج التاريخي أو المقارن. بالرغم من أن تماسك البناء الإجتماعي وقوة الشبكات الإجتماعية وعلاقتها بالمجتمع المدني ومؤسساته المختلفة والتوازن بينهم وبين مؤسسات الدولة؛ من الأمور الهامة في عمليات إتخاذ القرار لكثير من أصحاب المصلحة. وفي نفس الوقت عدم موضوعية إستخدام المنهج الوصفي في ذلك القياس ووصفه بالسطحية(طلعت مصطفى السروجي، ٢٠٠٩، ص: ٢٧).

فقد واجهت المحاسبة عن الإستثمارات الإجتماعية وتحديد تكاليفها وعوائدها في بناء نظرية المحاسبة الكثير من الصعوبات مثل إيجاد قيم إجتماعية مقبولة لكل الأطراف وتحديد إحتياجات أولئك الذين يسعون إلى تحقيق مصالح أفراد المجتمع من المعلومات، وكذلك في إيجاد إتفاق حول طرق القياس أو المفاهيم التي يقوم عليها هذا الإتجاه نظراً لحداثة إستخدامه في بناء نظرية المحاسبة الأمر الذي يستدعى المزيد من الدراسات للتغلب على هذه الصعوبات (يحيى محمد أبو طالب، ٢٠١٥، ص: ٤٧). وبناء على ذلك تتمحور مشكلة البحث في توضيح أهمية الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة بالتقارير والقوائم المالية، ومحاولة إيجاد مقياس مناسب لعوائد لإستثمارات الإجتماعية بمنظمات الأعمال، ثم تبيان أثر قياس القيمة الإجتماعية المضافة على تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين تجاه منظمات الأعمال.

ولذلك يهدف هذا البحث إلى الآتي:

أ) إلقاء الضوء على القصور المحاسبي الحالي في الإفصاح عن عوائد الإستثمارات الإجتماعية لمنظمات الأعمال، ومن ثم توضيح أهمية الإفصاح عن الإستثمارات الإجتماعية بالتقارير والقوائم المالية.

ب) محاولة صياغة مقياس محاسبي ملائم لقياس القيمة الإجتماعية المضافة في ضوء مؤشرات الإستدامة الحديثة وذلك لمنظمات الأعمال.

جـ) تحديد أثر القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة على قرارات المستثمرين والمقرضين أو مانحي الإئتمان، عند الإفصاح عنها.

٢. أهمية البحث العلمية والعملية:

يمكن أن تتمثل أهمية هذا البحث في شقين، هما:

– **الأهمية العلمية:** تتركز الأهمية العلمية في مواجهة القصور في تحديد القيمة المحاسبية لمنظمات الأعمال فيما يتعلق بالإستثمارات الإجتماعية وتحديد العائد منها، حيث يرتبط إرتفاع معدلات الأرباح بتلك المنظمات وإرتفاع قيمتها السوقية بجودة الإفصاح عن عوائد تلك الإستثمارات بالتقارير والقوائم المالية لما لها من تأثير على سمعتها.

– **الأهمية العملية:** تتركز هذه الأهمية في دور القيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال في ترشيد عملية إتخاذ قرارات أصحاب المصالح وتمكينهم من فهم الوضع المالي ومعرفة أهداف المنظمة بشكل واضح، ومن ثم تشجيعهم على الإستثمار بها والعمل على تعظيم الأرباح.

٣. مفاهيم البحث:

هناك بعض المصطلحات التي تتعرض لها الباحثة في بحثها، قد تختلف بعض الشيء عن المفهوم الدارج لها وقد تتفق، ولذا وجب على الباحثة أن تشير إلى هذا التعارض منذ البداية، وذلك على النحو التالي:

أ) مفهوم رأس المال الاجتماعي:

لم يصل العلماء والباحثون أو التنظيمات المهنية حتى الآن إلى تعريف موحد لهذا المصطلح، مما يشير ضمنياً إلى غموضه من ناحية، واتساع مجاله من ناحية أخرى. فقد عرفه البنك الدولى بأنه: "مجموعة المؤسسات والعلاقات والقيم التى تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية، وهو ما يحقق ترابط المجتمع، وهو ضروري للتنمية الإقتصادية المستدامة". وقد تم تطوير النظرة إلى هذا

المفهوم فى علم الإقتصاد والمحاسبة حديثاً ليخدم أغراض الشركات بالأسواق المالية الحديثة. حيث يعد رأس المال الإجتماعى هو: "اكتساب المعرفة حول مؤسسات السوق الأجنبية والنظرة العامة على أسواق رأس المال المختلفة وذلك بهدف تحسين عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية للشركة، والتي يتم اكتسابها من خلال إكتساب علاقات بينها وبين الأسواق الخارجية، ووجود إطار مرجعى للعلاقات بينها وبين هذه المؤسسات". فقد أوضح الباحثون أن رأس المال الإجتماعى هو أحد موارد العمل الذي يوفر القدرة على تكوين قنوات إتصال لنقل المعلومات والتأكيد على معايير ومبادئ الحوكمة والثقة والتعاون داخل الشبكات الإجتماعية بالأسواق المالية والتى تعمل على خفض مخاطر جميع أطراف المصالح بهذه الشبكات وبالتالى الحصول على أفضل النتائج الإقتصادية لهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى التمييز بين مفهوم رأس المال الإجتماعى ومفهوم المسئولية الإجتماعية حيث تعرف المسئولية الإجتماعية على أنها "مجموعة الإجراءات التى تعزز من الرفاهية الإجتماعية بما يتجاوز مصالح الشركة والتي يتطلبها القانون"، إلا أن رأس المال الإجتماعى يعرف على أنه "مجموعة القواعد والقيم والشبكات التى تعزز التعاون وتسهل العمل الجماعى والمشترك للشركة داخل المجتمع ومن ثم خلق قيمة اجتماعية مضافة لها داخل الأسواق المالية". هذه القيمة يمكن التعبير عنها نقداً أو عيناً بحسب الأحوال. وهناك دراسات ترى أن رأس المال الإجتماعى متغير مستقل قادر بدوره على التأثير على متغيرات تابعة أخرى، كما أن طرق القياس المعتمدة على النتائج والتبعات يمثل فرصة جيدة لإدراك هذا المفهوم عن كثب وبتعمق وبالتالي إمكانية التوصل لإطار نظرى شامل بشأنه.

ب) مفهوم القيمة الاجتماعية المضافة:

اتفقت بعض الدراسات (وهي قليلة نسبياً) على أن رأس المال الاجتماعي هو مفهوم لوصف القيمة الإجتماعية المضافة وأنها القيمة التى تركز على قياس قدرة منظمة الأعمال على إدارة علاقتها الداخلية والخارجية والعمل على التكامل فيما بينهم لتحقيق أهدافها وأهداف مختلف أطراف أصحاب المصالح داخل المجتمع، حيث تتحقق القيمة المضافة من خلال الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع (Chatzichristos. G, Parameniscal,2022,p:367, And Talc, Aprille's Minarine,2018,P:1316).

وقد جاءت دراسة أخرى في مجال القياس المحاسبي للقيمة الاجتماعية المضافة وتحديداً في مجال محاسبة الاستدامة لتوضح أن القيمة الاجتماعية المضافة هي مقياس وبديل عن تقارير الاستدامة، حيث تعبر عن مجموع القيم الملموسة وغير الملموسة التي تم تحديدها وإضافتها إلى المجتمع في ظل تطور الأعمال التجارية والتغير التكنولوجي ببيئة التصنيع الحديثة وهي بعبارة أخرى تمثل المزايا أو المنافع التي تتحقق نتيجة لهذا التطور، كما توضح الدراسة أن القيمة الاجتماعية المضافة تقيم أداء المنشأة البيئي والاجتماعي والاقتصادي (Hekmati, Fazel, Saedodin. S, 2019,P:111).

وقد عبرت هذه الدراسة عن القيمة الاجتماعية المضافة بالمعادلة التالية:

القيمة الاجتماعية المضافة = القيم المحاسبية الملموسة + القيم المحاسبية غير الملموسة.

علما بأن:

القيم المحاسبية الملموسة = الأجور + الفوائد + توزيعات الأرباح + الضرائب + الأرباح المحتجزة.

القيم المحاسبية غير الملموسة= الآثار البيئية + الآثار الاجتماعية + الآثار التكنولوجية (رأس المال الفكري) + الآثار الصناعية غير الملموسة الأخرى.

وهنا يظهر التساؤل التالي: إذا تم إدراج هذا المؤشر بالميزانية العمومية للشركة بما يتضمنه من قيم محاسبية ملموسة وغير ملموسة فكيف يمكننا تحديد إنعكاسه على جودة القوائم المالية التقليدية؟ – يتحقق ذلك من خلال قياس أثر المتغير المستقل (القيمة الإجتماعية المضافة) على المتغير التابع (جودة القوائم المالية) والمتمثلين في الأبعاد الآتية:

أبعاد المتغير المستقل، هي: (المعلومات المتاحة، الاتصال، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، التضامن، الثقة، المعايير). أما أبعاد المتغير التابع، هي: (العدالة، والموثوقية).

٤. أبرز الدراسات السابقة حول الموضوع:

إن المطلع على الدراسات السابقة في هذا المجال يجد أن جانباً منها قد ركز على تحليل العلاقة الإيجابية بين معدلات القيمة الإجتماعية لمنظمات الأعمال من خلال التوسع في الإستثمارات الإجتماعية وتوجيه سلوك إدارة المنظمة نحو التوسع في التمويل الخارجي، وذلك حيث ان التوسع في الإفصاح عن المعلومات المتاحة عن هذه الإستثمارات بالأسواق المالية يوجه سلوك المستثمرين نحو الثقة في المنظمة ومن ثم تزيد رغبتهم في الإستثمار بها (Abashidze, D. et al.,2016). كما أكدت دراسة (Amerasian, et al, 2018) من ناحية أخرى أن التوسع في

الإستثمارات الإجتماعية لمنظمات الأعمال يعد أصولاً مملوكة لها داخل المجتمع يقابله عائد إجتماعي متمثل في كسب ثقة وكالات التصنيف الإئتماني، حيث أنها تأخذ هذه الإستثمارات في الإعتبار عند تحديد تصنيف جدارة المنظمات بمنح الإئتمان لها، لأن أحد أسباب منح الإئتمان أو التمويل ليس فقط تحديد سياساتها في مواجهة مخاطر عدم السداد ،وإنما أيضاً في سياساتها في توزيع أرباحها حيث يشير ذلك إلى قدرتها على الإستمرارية في تحقيقها للأرباح داخل الأسواق وكتساب ميزة تنافسية داخلها.

وكان هذا بمثابة تفسيراً وتوضيحاً (بل تصحيحاً) لما قدمته دراسة (Chong, 2006)، أن المساهمين والممولين يفقدون الثقة في منظمة الأعمال عند إستمرارها في سياسة إدارة الأرباح بالقوائم المالية، وعلى ذلك فإن جودة معلومات الربحية للمنظمة هي أحد سبل كسب ثقة الممولين بها، فقد تلجأ المنظمات إلى الإفصاح عن نسب ومعدلات أعلى لأرباحها لجذب المزيد من الممولين وذلك من خلال الإفصاح عن نسب أعلى من المبيعات بالقوائم المالية لمواجهة متطلبات وتوقعات هؤلاء الممولين، إلا أن ذلك على المدى الطويل يعرض المنظمة لمخاطر الإفلاس. وفي ذات المجال أوضحت دراسات أخرى أن العلاقة بين اكتساب منظمة الأعمال لقيمة إجتماعية داخل المجتمع وجودة القوائم المالية تتأسس على أن: العملية الإقتصادية تقوم بتقسيم المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين هما الطبقة العاملة وطبقة أصحاب الثروة وتتم الحركة النقدية فيما بينهما بشكل منهجي رأسمالي، ومن هذه الدراسات ما أوضحته دراسة (Matallana,H.2019). في حين أشارت دراسة (Nam, J., Sesay, J., Wynne, K., Zhang, G.,2020)، إلى أن عملية قياس كفاءة السوق المالية وجودة التقارير المحاسبية أمر غاية في الصعوبة، إلا أن تحقيق جودة المحاسبة هي أحد العوامل الهامة لتدفق الإستثمارات الأجنبية إلى الدولة مما يعنى أن معدلات جودة المحاسبة تزيد بزيادة معدلات جذب الإستثمارات والتمويل الخارجي.

ويستنتج مما سبق أن الدراسات السابقة قد اتفقت على العلاقة الإيجابية بين القيمة الإجتماعية المضافة المكتسبة من خلال الإستثمارات الإجتماعية والبيئية والإقتصادية ونسب التمويل بمنظمات الأعمال وكسب الجدارة الإئتمانية لها بالأسواق المالية، وذلك يرجع لقدرة هذه القيمة على مواجهة مشكلة الحد من عدم تماثل المعلومات الواردة بالقوائم المالية، إلا أن هذه الدراسات لم تعطى مؤشراً أو مقياساً لهذه القيمة ومن ثم تحديد كيفية الإفصاح عنها بالتقارير والقوائم المالية وبالتالي دراسة إنعكاس هذا الإفصاح على تحقق محتوى إعلامي فعال للتقارير والقوائم

المالية. فعلى الرغم من إتفاق هذه الدراسات على أن جودة القوائم المالية تتحدد بجودة أرباحها إلا أنها لم تحدد كيفية تحقق هذه الجودة، وأثرها على تفعيل قرارات أصحاب المصالح المختلفة.

٤. منهج وخطة البحث:

تتبع الباحثة المنهج العلمي المعاصر، الذي يمزج بين المنهجين الإستقرائي والإستنباطي. وذلك من خلال إتباع خطوات المنهج الإستقرائي في دراسة القصور المحاسبي لتحديد مقياس مناسب لعوائد الإستثمارات الإجتماعية والتعرف على مقياس القيمة الإجتماعية المضافة، وتحليل العلاقة بين إستخدام هذا المقياس وتحقق الإستمرارية لمنظمات الأعمال بالأسواق المالية، ومن ثم إستنباط أوجه إنعكاس هذه العلاقة على دلالة التقارير والقوائم المالية، وكذلك إستنباط نتائج البحث بصفة عامة.

وفي المسار العلمي للبحث يتم تقسيمه إلى أربعة بنود رئيسية، الأول منها يناقش أوجه قصور الإفصاح عن عوائد الإستثمارات الإجتماعية بالتقارير والقوائم المالية وكيفية التغلب عليها، والثاني يتناول دواعي تحديد مقياس للقيمة الإجتماعية المضافة للإفصاح عنها، والثالث يرتكز على تبيان كيفية إنعكاسات القيمة الإجتماعية المضافة على تفعيل قرارات أصحاب المصالح عامة والمستثمرين والمقرضين بوجه خاص، والرابع والأخير يعرض لدراسة إختبارية تجريها الباحثة لتبيان مدى فعالية المدخل المقترح لقياس القيمة الإجتماعية المضافة على قرارات المستثمرين والمقرضين، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أوجه قصور الإفصاح عن عوائد الإستثمارات الإجتماعية بالقوائم المالية وكيفية التغلب عليها:

دعت في البداية محاولات الباحثين لتحقيق التكامل بين المعلومات المالية وغير المالية في إطار تقرير واحد، يشتمل على القياس الكمي والتقرير عن التكاليف الإجتماعية والبيئية في آن واحد، ويؤدى إلى تناغم في حدة طلبات التقارير سواء المحلية أو الإقليمية أو العالمية، وكان من أهم أسباب الحاجة إلى التقارير المتكاملة هذه والتي تؤدي إلى خلق الطلب عليها، هو قصور نماذج التقارير التقليدية سواء التقارير المالية أو تقارير الحوكمة وعدم إرتباطها بإستراتيجية المنظمة مما يؤدى إلى عدم قدرة أصحاب المصالح على تكوين صورة شاملة عن أداء المنظمة وقدرتها على خلق والحفاظ على القيمة خلال الأجل القصير والمتوسط والطويل، الأمر الذى دعا إلى الإتجاه إلى تقرير الأعمال المتكاملة (سلوى عبد الرحمن عبد الدايم، وآخرون،٢٠١٥، ص : ١١٨).

وعليه فقد تم تعريف تقارير الأعمال المتكاملة على أنها، هي التقارير التي تعرض بصورة كلية الأداء المالي والإستدامي للمنظمة، بما يسمح لأصحاب المصلحة تقييم مدى قدرتها على خلق القيمة والحفاظ عليها خلال الآجل القصير والمتوسط والطويل. وذلك حيث يرى الإتحاد الدولي للمحاسبين أن التقرير المالي الحالي ضيق الأفق ويجب تطويره ليصبح تقرير أعمال يحقق التكامل بين المجالات الإجتماعية والبيئية والإقتصادية والحوكمية والإستراتيجية للمنظمة، على ذلك فقد عرفها: "بأنها تجميع للمعلومات الجوهرية حول إستراتيجية وحوكمة وأداء منظمة الأعمال بحيث تنعكس في الأداء التجاري والإجتماعي والبيئي الذي تعمل منه". (ناهد محمد يسرى، ٢٠١٥، ص. ص: ٦٤٧ – ٦٤٨)

وعلى ذلك فإن تطور الأسواق يتوقف على جودة المعلومات المحاسبية حيث يتطلع المستثمرين إلى قوائم وتقارير مالية أكثر تفصيلاً ووضوحاً بأنشطة المنظمة، كما أكدت على أن التقارير المتكاملة في صورتها الحالية مازالت تحتاج إلى تطوير لمواجهة متطلبات المستثمرين بالأسواق المالية حتى الآن حيث أن هناك حاجة ملحة لشرح نماذج وتحديد طرق لتحديد مدى خلق القيمة بالمنظمة سواء على المدى القصير أو الطويل، وتوضيح إستراتيجية إدارتها من حيث التمويل والإستدامة والتي تتركز على التحكم في المخاطر المختلفة وتحديد فرص الإستثمار.(Pavlopoulos.A,et.al,2019, P:13)

فقد ركزت نظرية المحاسبة فيما مضى على كيفية القياس بدلاً من التركيز على ما يجب قياسه، الأمر الذي جعل علم المحاسبة يتسع ليشمل دراسة الظواهر والأنشطة ذات الصلة بالمنظمة، فقد أوضحت الدراسات أن مشكلة القياس المحاسبي تتركز في عملية مقابلة الإيرادات والتكاليف بشكل صحيح وهذه المشكلة في الأساس تتركز في إيجاد أسس مرضية للإرتباط فيما بينهم فمشاكل القياس المحاسبي لا تعنى وجود قياسات فيزيائية لكل عناصر وبنود الإيرادات والتكاليف. وإنما تحديد أسس إرتباط تحقق كلاً منهما ودراسة الظواهر ذات الصلة لهما ومن ثم تحديد المقياس المناسب الذي يدل على القيمة المرضية التي تربط بينهما (Belkaoui.A,2018, Pp: 5-6)

والجدير بالذكر أن هناك العديد من الإنتقادات التي وجهت للإطار المقدم لإعداد التقارير المتكاملة في مبادرة (IIRC) عام ٢٠١٤م، حيث لا يحدد الإطار مؤشرات الأداة الرئيسية وطرق القياس أو الإفصاح عن الأمور الفردية، فإعداد وعرض التقرير المتكامل يعتمد على ممارسة الحوكمة داخل منظمة الأعمال طبقاً لظروفها، وترتب على ذلك عدم إمكانية مقارنة المعلومات

المالية وغير المالية للمنظمة، وعدم قابلية تقارير المنظمات الفردية للمقارنة، كما ورد في الإطار مجموعة مبادئ أساسية يمكن الإسترشاد بها عند إعداد التقرير المتكامل، وهي مبادئ عامة وغير شاملة وغير واضحة. وأيضاً لا يوفر الإطار أي دليل للمعلومات التفصيلية التي يجب تضمينها في التقرير المتكامل، بالإضافة إلى أنه قد ترى الإدارة أن بعض المعلومات غير المالية الواجب إظهارها في التقارير المتكاملة تضر بوضع المنظمة التنافسي، وإعتبار بعض المعلومات الأخرى سرية، كما أن هذا الإطار لا يتوفر فيه الإرشادات اللازمة للتطبيق، فضلاً عن تضمين التقرير عناصر مادية كثيرة ومجزأة في مجموعات متنوعة مالية وغير مالية. مما يؤدى إلى صعوبة الربط بين السبب والنتيجة للعلاقات بين المؤشرات الإجتماعية والبيئية والأداء المالي وعلى ذلك فقد تطلب ظهور تقارير متكاملة الحاجة لنظريات وأدوات جديدة تهتم بتطوير القياس وتحسينه، لأن طبيعة المعلومات والقيمة قد تغيرت في جميع المجالات (ناهد محمد يسرى، ٢٠١٥، ص. ص: ٧١- ٦٦٤).

ومن هنا تعد القيمة الإجتماعية المضافة أحد المحددات الهامة للأداء الإقتصادي للمنظمات المختلفة فكل صفقة أو معاملة تجارية يؤثر في إتمامها عنصر الثقة بين المتعاقدين أو بين العميل والمنظمة ((Dong. Z, And Zhang.Y,2016, P:1 ، وبذلك فإن تحديد هذا المقياس يحقق جودة المحاسبة والتي تعرف على أنها دقة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستثمرين والتي تعبر عن أسهم المنظمة وقيم التدفقات النقدية المستقبلية لها، كما تعرف بأنها مدى دقة المعلومات المحاسبية والتي تعكس الأداء التشغيلي الحالي للمنظمة والتي تساعد في التنبؤ بالأداء المستقبلي لها وكذلك تقييم قيمتها، وقد تعددت مقاييس جودة المحاسبة إما عن طريق إستخدام المعلومات المالية أو حتى غير المالية (Pounder.B,2013, P: 18).

ويتضح مما سبق القصور المحاسبي في تحديد مقياس القيمة الإجتماعية المضافة ومن ثم الإفصاح عنه بالقوائم المالية، حيث انه قد يهمل أو لا يحتل أهميته في إطار عملية تخصيص الموارد على الرغم من أنه هو المحرك الرئيسي لتقييم الأداء الفعلي لمنظمات الأعمال. وعلى ذلك فإن عملية القياس والافصاح تدعم ترشيد قرارات أصحاب المصالح، كما أن عملية المشاركة المجتمعية تدعم مستويات عالية من الثقة الراسخة وشبكات العمل الفاعلة والأطر والأهداف المشتركة، وبالتالي فإن هذا القياس يؤدى إلى العمل على خفض تكلفة الصفقات التي تتحقق نتيجة المستوى العالي من الثقة وروح التعاون سواء كان داخل المنظمة، أو بين المنظمة وعملائها وشركائها. حيث ان الشركات التي تتصف بكونها تمتلك شبكات عمل نشيطة وفاعلة ومخزون عميق

من الثقة وحس واضح بهوية المنظمة، فإنها تحصل على نجاح كبير في مجال إنجاز العمل (Hobson. B, et al,2006, P: 6). وبناء على ذلك ترى الباحثة ضرورة تحديد دواعي إستخدام مقياس القيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال بالقوائم المالية تمهيداً لتحديد أوجه الإنعكاس الإيجابية لهذا المقياس على جودة الإفصاح لهذه القوائم، وهو ما تناقشه في البند التالي من البحث.

ثانياً: دواعي إيجاد مقياس للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال للإفصاح عنها:

يعتبر من أهم دواعي تحديد مقياس للقيمة الإجتماعية المضافة للمنظمة والإفصاح عنها هو تحقيق جودة المحاسبة والتي تعد أحد السبل الرئيسية لتدعيم قرارات أصحاب المصالح، ومن ثم الحصول على التمويل وتنمية الإستثمارات بالمنظمة، وبما يؤكد على وجود علاقة بين جودة المحاسبة والحصول على التمويل أو التسهيلات الائتمانية اللازمة للعمل. ذلك من خلال الحد من عدم تماثل المعلومات الواردة بالقوائم المالية وهذا لا يحقق فقط الحصول على التمويل اللازم لإستثمارات المنظمة وإنما أيضاً يحقق كفاءة هذه الإستثمارات على مستوى التشغيل نتيجة لزيادة دقة المؤشرات والبيانات المالية الواردة بهذه القوائم حيث ان جودة المحاسبة تؤثر وبشكل مباشر على قيم الضمانات المطلوبة من المنظمة للحصول على التمويل بما يحقق سهولة الحصول عليه. وترى الدراسات أن جودة المحاسبة يمكن أن تقاس من خلال مؤشرات التمويل (التصنيف الإئتماني، تقلب التدفق النقدي، وغيرها من مؤشرات الدين والتمويل)، حيث انه من الصعب فصل تحقيق جودة المحاسبة وتحقيق إرتفاع أو إنخفاض في نسب هذه المؤشرات بما يحقق جودة القوائم المالية (Lindsey. A, Gallo. S, And Kothari, P. 2019, Pp: 2-5)

ومن ناحية أخرى، فإن هناك علاقة إيجابية بين الإستثمارات الإجتماعية لمنظمات الأعمال وتصنيفها الإئتماني، حيث وجدت بعض الدراسات أن هذه الإستثمارات تخفض من مخاطر إنهيار أسعار الأسهم ويرجع ذلك إلى زيادة شفافية التقارير المالية وإنخفاض الأخبار عن سوء السلوك الأخلاقي أو حالات الغش بالمنظمة، كما أن هناك علاقة سلبية بين هذه الإستثمارات والمخاطر الإفتراضية، حيث يفترض أنها تؤدي إلى إستقرار في الأداء المالي للمنظمة، وذلك من خلال تعزيز صورتها وسمعتها عبر هذه الإستثمارات ،وعلى ذلك فإنه عند حدوث أحداث سلبية فإن أصحاب المصلحة يتعاملون مع المنظمات ذات النسبة الأقل للإستثمارات الإجتماعية بصورة أقل إيجابية

مقارنة بالمنظمات ذات النسبة الأكبر، مما يؤدى إلى زيادة نسبة الخسائر بها (Gupta, K. And Krishnamurti.C,2018, P : 250)

وبناء على ما سبق ترى الباحثة أن هناك علاقة بين تحقق جودة محاسبة الإستثمارات الإجتماعية وزيادة نسب التمويل وخفض تكاليفها بمنظمات الأعمال، مما يعنى أن زيادة التمويل بها هي أحد العوائد الإجتماعية لهذه المنظمات عند التوسع في هذه الإستثمارات. بل وإنها تتناسب مع تكلفة الحصول على هذا التمويل عكسياً نتيجة لإرتفاع ثقة أصحاب المصالح بها، الأمر الذي يستوجب عنده تحديد مقياس للقيمة الإجتماعية المضافة للمنظمة يوضح هذا التناسب ويعزز التأكيد على قدرة المنظمة على الإستمرار. **وبناء عليه يحقق إيجاد مقياس القيمة الإجتماعية المضافة فروض نظرية المحاسبة الإيجابية** حيث تفترض في الأساس أن المعلومات المحاسبية تعد سلعة إقتصادية وسلعة سياسية تعود بالنفع على منظمة الأعمال ومن ثم تحقق فعالية سوق المال، وعلى ذلك تتمثل فروض هذه النظرية في الآتي:

١- **فرض المكافأة:** حيث يخطط المديرين ويضعون الخطط والموازنات المستقبلية بإستخدام الإجراءات المحاسبية بما يحقق أعلى عائد ومن ثم حصولهم على أعلى نسب مكافآت.

٢- **فرض الاتفاق على الدين:** حيث تركز الإدارة في إستخدامها للإجراءات المحاسبية عند الإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بها على تحقيق مزيد من العوائد بما يحقق لها سهولة الحصول على الدين لتمويل إستثماراتها.

٣- **فرض التكلفة السياسية:** يشير هذا الفرض إلى توجه الشركات لتوزيع الإفصاح عن أرباحها خلال عدد من الفترات المالية تجنباً لتكبدها المزيد من التكاليف السياسية كالضرائب خلال فترة مالية واحدة (WI ratama, R. And Asri.M,2020, P: 5).

ويتضح مما سبق أن العملية الإقتصادية تتركز في إعادة إنشاء الملكية بالمنظمات كعلاقة إجتماعية رأسمالية فيما يسمى بعملية تداول رأس المال، وذلك من خلال إمتلاك أصحاب الثروة (منظمات الأعمال) للموارد النقدية الإقتصادية في المجتمع ومن ثم يحققون دخلاً رأسمالياً من خلال تشغيل هذه الموارد في صورة إنتاج سلع وخدمات وتتم العملية الإنتاجية بواسطة الطبقة العاملة الذين يتقاضون أجراً نظير هذا العمل، وبالتالي يتم إنفاق هذا الأجر في الحصول على جزء من إنتاجهم، ويتوسط العملية الإقتصادية بين طبقة أصحاب الثروة والطبقة العاملة، البنوك والتي تعمل كوسيط مالي يسهل المعاملات المالية فيما بينهما بحيث تقسم هذه المعاملات فيما بين المدين والدائن لها

وهي وظيفة المحاسبة المالية، وعلى ذلك فإن فهم هذه الدائرة الإقتصادية تساعد على تحليل المعاملات المالية بين أطراف وطبقات المجتمع للوصول إلى تحديد المركز المالي لكل منهما، وهكذا تسير العملية الإقتصادية بالمجتمع(Mat Allana, H. 2019 Pp: 1-29).

فعند التعمق في العلاقة المتبادلة التي يمكن أن توجد بين المنظمة والمجتمع وتلك الآثار الناتجة عن هذه العلاقة، فإنها تقودنا إلى تحليل فلسفة القياس المحاسبي للأداء الإجتماعي، فالمنظمة تقدم منافع منتجة للمجتمع تظهر في نماذج المحاسبة المالية التقليدية على أنها (إنتاج يباع)، في الوقت الذى يمكن أن تعكسه نماذج القياس المحاسبي للأداء الإجتماعي والبيئي من وجهة نظر المجتمع على أنها تضحيات (منافع إجتماعية) يستفيد منها، وعلى العكس من ذلك يقدم المجتمع تضحيات معينة للمنظمة يمكن أن تظهرها نماذج المحاسبة المالية التقليدية على أنها (منافع مستهلكة)، وفى الوقت الذى تظهر بنماذج القياس المحاسبي للأداء الإجتماعي من وجهة نظر المجتمع على أنها (تكاليف إجتماعية) (نبيل سلامه، ٢٠١٦، ص. ص: ١٥٠-١٥١).

وبناء على ما سبق ترى الباحثة أن قدرة المنظمة على الإستمرار بالأسواق المالية من خلال إستمراريتها الإنتاجية في ظل البيئة التنافسية الحديثة وندرة الموارد وتضارب المصالح بالمنظمة، يتوقف على الإتجاه نحو الإفصاح عن مقياس القيمة الإجتماعية المضافة، والذي يهدف إلى الحد من أوجه القصور المحتملة في الأسواق المالية. وذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة والثقة بين المنظمة والمستثمرين والممولين وخلق قنوات جديدة لتشجيع الإستثمار في المنظمة، حيث ان هذه القيمة والإفصاح عنها تقلل من عدم تماثل المعلومات بالقوائم المالية بها، فكلما زادت نسبة عدم تماثل المعلومات كلما تمتعت المنظمة بتكلفة رأسمالية أقل. حيث ان المشكلة الرئيسية للمستثمرين والممولين في الأسواق المالية الراغبين في الإستثمار والتمويل داخل المنظمة تتعلق بخلق الثقة بينهم، وعلى ذلك فإن هذه القيمة تعمل على تحفيز السلوك التعاوني فيما بينهم فالثقة تقلل من تكاليف المنظمة في الحصول على الأموال وسرعة إنجاز المعاملات المالية (Ferries, S., Liu. Y, Javakhadze, D.,2020, P: 4)

وعلى ذلك تقترح الباحثة إستخدام فلسفة مقياس القيمة الإقتصادية المضافة عند صياغة نموذج قياس القيمة الإجتماعية المضافة، ومن ثم الإفصاح عنه بالميزانية العمومية للمنظمة. وذلك حيث انه معيار فعال يدل على نوعية السياسات الإدارية ومؤشر موثوق به فيما يتعلق بتحديد طريقة نمو القيمة ((Has ani, S. And Fathy, Z., 2012, P: 408. حيث يركز على أهمية زيادة

الأرباح التي تفوق تكاليف رأس المال وبذلك فإن القيمة الإقتصادية المضافة ليست مجرد مقياس للأداء، ولكنها تعتبر هيكلاً كاملاً للإدارة المالية، كما تعد مدخلاً لتقييم أداء منظمات الأعمال على أساس ما أضافته الإدارة من قيمة اقتصادية لحملة أسهمها وأساس حسابها هو المفهوم النقدي وليس مفهوم الإستحقاق الذي تقوم عليه المبادئ المحاسبية (إسراء أحمد عواد،٢٠١٤، ص: ٣٣٨).

أما عن ضرورة الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة بالميزانية العمومية فذلك يرجع إلى أنها تعد أحد المصادر الرئيسية للمعلومات بالقوائم المالية بدلاً من التركيز على قائمة الدخل لتوضيح مدى جودة هذه القوائم والمحاسبة عن قيمة المنظمة بالأسواق المالية. فالأصول المحاسبية هي التي تعكس حقوق ملكيتها وقدرتها على جذب التدفقات النقدية طويلة الأجل اللازمة لإستمرار إستثماراتها ومن ثم تصبح هي الأساس في تحقيق الأرباح للمنظمة وهي التي ترتكز على أساسها قيمة المنظمة بالأسواق المالية فهي تعبر عن مخزون رأس مال المنظمة (Chen, Q., Schipper, K. And Zhang.N,2019, Pp: 1-2). ومن ثم فإن ما يقابل القيمة الإجتماعية المضافة بالميزانية في جانب الخصوم، هو ما يمكن أن يطلق عليه رأس المال الإجتماعي، ويظهر جنباً إلى جنب مع رأس المال الإقتصادي، وبنفس القدر للإستثمارات الإجتماعية المضافة.

وحيث أن **الإستثمارات الإجتماعية هي أحد الأصول بالمنظمة** والتي ينتج عنها قيمة مكتسبة لها، فيمكن قياس العوائد منها بالخطوتين الرئيسيتين التاليتين:

الخطوة الأولى: يتم فيها تحديد صافي الفائض أو العجز للإستثمارات الإجتماعية بالمنظمة والناتج عن السبع مجالات السابق الإشارة لها والتي تخلق قدرة للمنظمة، وهي: المعلومات المتاحة، الإتصال، المشاركة المجتمعية، الشبكات الإجتماعية، التضامن، الثقة، المعايير. وذلك بمقابلة الإيرادات بالتكاليف الخاصة بكل مجال، والتي تتحدد من خلال قيم الإستثمارات الإجتماعية والتي تشير إليها الباحثة على سبيل المثال وليس الحصر لكل مجال والتي يمكن أن تكتمل وتتعدد بحسب التوقف على دراسة نشاط المنظمة وإستراتيجياتها. ويمكن توضيح فحوى تلك المجالات في الآتي:

١- **المعلومات المتاحة:** تتمثل في تكلفة معالجة الإفصاح وهي أحد مؤشرات جودة الأرباح ومصداقيتها ومن ثم رفع قدرة المستثمرين في التنبؤ بأداء المنظمة فعندما تكون التكلفة أعلى من الأرباح المعلن عنها يعنى ذلك أن هناك إتجاه سلوكي من الإدارة العليا للغش في الإفصاح عن نتائج أعمال المنظمة مما يجعل هذا المؤشر السلوكي والتأكد من مصداقية إعداد القوائم المالية هو

المؤشر الأنسب للتنبؤ بقيمتها في المستقبل (Banerjee, S., Dish, B. And Engberg, J.,2020, P: 7).

٢- **الإتصال:** يشير الإتصال إلى ضمان حوكمة الشركات حيث يحتاج أصحاب المصالح إلى آليه للضمان والتأكد من أن المديرين يتصرفون ويتخذون القرارات التي تصب في مصلحتهم وكذلك خلق القيمة لهم، وبالتالي فإنهم بحاجة إلى المراقبة والأعتماد على أرقام ومعلومات محاسبية يمكن التحقق منها (بولا رمزي نان،٢٠١٩، ص: ٣٦٦).

٣- **المشاركة المجتمعية:** وهى تتراوح ما بين المشاركة من المستويات العليا إلى أدنى المستويات الإدارية داخل المنظمة، كما أن المشاركة أيضاً تمتد لتحمل جزءاً كبيراً من مسئولية تنمية المجتمع أي المشاركة في تنفيذ المشروعات التنموية، وبالتالي يرى البعض أن المشاركة المجتمعية تنطلق من تبادل المعلومات والخبرات داخل المنظمة إلى المشاركة بالتنمية الإقتصادية (طلعت مصطفى السروجي، ٢٠٠٩، ص:٧٠) مما يؤكد على أن إتباع منظمات الأعمال للقيم والممارسات الإجتماعية يعكس جودة التقارير المالية حيث تعكس مسئولياتها تجاه المجتمع ومصداقيتها داخل الأسواق المالية.

٤- **الشبكات الإجتماعية:** حيث تعد هذه الشبكات الإجتماعية إدارة رصد للمقرضين ومانحي الإئتمان والعملاء تضمن بها سداد إلتزامات المنظمة في الوقت المناسب، بل وأيضاً وسيلة للتهديد بفرض عقوبات إجتماعية في حالة التخلف عن السداد (Azzam, M. et.al,2020, P: 95).

٥- **التضامن:** يعبر عن مدى تكوين العلاقات بين أصحاب المصالح ومنظمة الأعمال ومستوى مشاركتها الجماعية في وظائف المجتمع المدني في أي بلد، وعلى ذلك فإن المجتمعات النشطة والقوية تمتلك منظمات ذات مستويات أعلى وأقوى من الإستثمارات الإجتماعية ومن ثم تكتسب قيمة إجتماعية مضافة أكبر داخلها ويرجع ذلك إلى رفع مستويات الأداء الإجتماعي وكذلك الإقتصادي لهذه المنظمات داخل الأسواق (Habib, M., Juppe, C., 2013, P :73).

٦- **الثقة:** للثقة دور في تطور المجتمعات وتوسعها، وتزيد أهميتها كلما زاد ذلك التطور والتوسع، ومن ثم التعقد داخل المجتمع، فتعقد المجتمعات يتركز على تعقد أجهزتها الإنتاجية وما يترتب عليه من تكوين سلاسل وشبكات من العلاقات الإجتماعية ،والمؤسسية، حيث تزايد المراحل الإنتاجية ودوائر العلاقات التي تتخذ في إطارها القرارات الإستثمارية، فتزداد الفترات الفاصلة بين الإتفاقيات وتنفيذها وبالتالي عدم إكتمال المعلومات، فإرتفاع تكاليف الصفقات الإستثمارية يقلل

المبادلات والإستثمارات فيضيق السوق وتقل المنافع المتبادلة، بل يحفز أيضاً على سلوكيات المضاربة والإحتكار والهروب ، بما له من آثار سلبية طويلة الأجل على مجمل إنتاج وتوزيع المنافع في الإقتصاد (مجدى عبد الهادي، ٢٠١٨، ص. ص: ٦٤-٧٠).

٧- **المعايير:** حيث تؤكد الدراسات السابقة على تأثير القيم والممارسات الإجتماعية والأنشطة المجتمعية على المؤسسات ومنظمات الأعمال مما ينعكس على معدلات الأرباح بها (Du, X., Yin, J., Han, J. And Lin, Q., 2020, P: 3). حيث انها مؤشر لمدى تأثير جودة المحاسبة على الحصول على التمويل فهي أحد مؤشرات التمويل الهامة التي تعبر عن مدى تحقق جودة المحاسبة (Lindsey, A., Gallo, S. And Kothari, P., 2019, P: 9).

أما عن أمثلة المؤشرات الدالة على الإستثمارات الإجتماعية لكل مجال من المجالات السبع السابقة فيمكن تصويرها في قائمة صافي الإستثمارات الإجتماعية للمجالات المرتبطة، والتي يعكسها الجدول رقم (١) التالي:

الجدول رقم (١) صافي الاستثمارات الاجتماعية من المجالات المرتبطة عن الفترة من ١/١/.... حتى ٣١/١٢/.....

بيـــــــــــــان	القيمة العام الحالي بالجنيه	القيمة العام السابق بالجنيه
١. العوائد والتكاليف الإجتماعية للمعلومات المتاحة:		
(أ) **العوائد الإجتماعية للمعلومات المتاحة:**		
التخفيضات في إستهلاك الوقود من المصادر المتجددة.	××	××
التخفيضات في إستهلاك الوقود من المصادر غير المتجددة.	××	××
إيرادات بيع المنتجات المحظورة في بعض الأسواق.	××	××
إيرادات بيع المنتجات التي تتعرض لشكوك أصحاب المصالح.	××	××
.....	×××	×××
إجمالي العوائد الإجتماعية للمعلومات المتاحة		
(ب) **التكاليف الإجتماعية للمعلومات المتاحة:**		
مقابل إستهلاك الوقود من المصادر المتجددة وغير المتجددة.	××	××
تكاليف التشغيل.	××	××
تكلفة أجور وإستحقاقات الموارد البشرية الداخلية.	××	××
تكلفة إجراءات برامج إدارة المخاطر.	××	××
تكلفة إعداد وتنفيذ برامج للرد على الإستفسارات عن المنتجات المحظورة بالأسواق والناتجة عن شكوك أصحاب المصالح.	××	××
.....	×××	×××
إجمالي التكاليف الإجتماعية للمعلومات المتاحة		
صافي الإستثمار الإجتماعي للمعلومات المتاحة (أ - ب)	×××	×××

بيـــــــــــــان	القيمة العام الحالي بالجنيه	القيمة العام السابق بالجنيه
٢. العوائد والتكاليف الإجتماعية في مجال الاتصالات:		
(أ) العوائد الإجتماعية للإتصالات:		
الوفر الناتج عن إستخدام طرق التخلص الآمن من المنتج.	××	××
الوفر الناتج عن إستخدام المواد الضارة وغير الضارة في الإنتاج.	××	××
فرق العائد من زيادة عدد العملاء نتيجة لرضائهم عن المنتج سواء على مستوى: (المنظمة، فئة منتج معين، مواقع العمليات الهامة).	××	××
.....	××	××
اجمالي العوائد الإجتماعية للإتصالات	×××	×××
(ب) التكاليف الإجتماعية للاتصالات:	××	××
تكلفة البحث عن مكونات المنتج أو الخدمة.	××	××
تكلفة التخلص من المنتج.		
تكلفة برامج الإستقصاء التي تقدمها المنظمة لقياس مدى رضا العميل سواء على مستوى: (المنظمة، فئة منتج معين، مواقع العمليات الهامة).	××	××
.....	××	××
إجمالي التكاليف الإجتماعية لإتصالات	××	××
صافي الإستثمار الإجتماعي للإتصالات (أ – ب)	×××	×××
٣. العوائد والتكاليف الإجتماعية في مجال المشاركة المجتمعية:		
(أ) العوائد الإجتماعية للمشاركة المجتمعية:		
الفرق في الأموال الرأسمالية التي تم الحصول عليها بين فترة التقرير الحالي والتقرير السابق.	××	××
تخفيضات وتسهيلات العمل بالمجتمع المحلى.	××	××
الإعفاءات الضريبية أو الخصومات الضريبية.	××	××
الدعم المالي، ومنح الاستثمار ومنح البحوث والتطوير.	××	××
.....	××	××
إجمالي العوائد الإجتماعية للمشاركة المجتمعية	×××	×××
(ب) التكاليف الإجتماعية للمشاركة المجتمعية:		
تكاليف إستشارات المجتمع المحلى.	××	××
تكلفة الإستشارات في البنية التحتية والخدمات المدعومة سواء كانت: (تجارية، تعاقدات، عينية، مجانية).	××	××
تكلفة تحسينات البيئة المحيطة.	××	××
تكلفة إعداد المواد المعاد تدويرها.	××	××
.....	××	××
إجمالي التكاليف الإجتماعية للمشاركة المجتمعية	×××	×××
صافي الإستثمار الإجتماعي للمشاركة المجتمعية (أ – ب)	×××	×××

بيـــــــــــــان	القيمة العام الحالي بالجنيه	القيمة العام السابق بالجنيه
٤. العوائد والتكاليف الاجتماعية في مجال الشبكات الاجتماعية:		
(أ) العوائد الاجتماعية للشبكات الاجتماعية:		
التمويل الحكومي حيث تدخل الحكومة ضمن هيكل ملكية الأسهم.	××	××
الوفر ما بين رواتب الموظفين غير القادرين على العمل وغير مدفوع رواتبهم في الفترة من التقرير الحالي والتقرير السابق.	××	××
.....	××	××
إجمالي العوائد الإجتماعية للشبكات الإجتماعية	×××	×××
(ب) التكاليف الإجتماعية للشبكات الإجتماعية:		
قيمة الأصول التي وضعت جانباً للوفاء بإلتزامات المعاشات.	××	××
تكلفة تعزيز المهارات والمعارف بالبرامج التدريبية بين الأوساط المهنية أو المنطقة الجغرافية المحيطة.	××	××
تكلفة الخطط لتحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر أو تمكينه أو الحد منه.	××	××
تكلفة التدريبات المهنية للموظفين بالمنظمة.	××	××
تكلفة عدم تكافؤ الفرص.	××	××
.....	××	××
إجمالي التكاليف الإجتماعية للشبكات الإجتماعية	×××	×××
صافي الإستثمار الإجتماعي للشبكات الإجتماعية (أ – ب)	×××	×××
٥. العوائد والتكاليف الاجتماعية في مجال التضامن:		
(أ) العوائد الاجتماعية للتضامن:		
الآثار الإيجابية المحتملة والعائد من المجتمعات المحلية نتيجة إستثمارات البنية التحتية.	××	××
العائد المالي الناتج عن توفير بعض المنتجات والخدمات لذوي الدخل المحدود.	××	××
العائد المالي الناتج عن التخلص من النفايات الخطيرة.	××	××
العائد من المنتجات المعاد تدويرها وتغليفها.	××	××
.....	××	××
إجمالي العوائد الإجتماعية للتضامن	×××	×××
(ب) التكاليف الاجتماعية للتضامن:		
تكلفة مساهمة الإدارة العليا في مواقع العمليات الهامة المعنية في المجتمع المحلى.	××	××
تكلفة إتاحة بعض المنتجات والخدمات لذوي الدخل المحدود.	××	××
تكلفة إجراءات وبرامج التخلص من النفايات الخطيرة.	××	××
تكلفة المنتجات المعاد تدويرها ومواد تغليفها.	××	××
.....	××	××
إجمالي التكاليف الإجتماعية للتضامن	×××	×××
صافي الإستثمار الإجتماعي للتضامن (أ – ب)	×××	×××

بيـــــــــــــان	القيمة العام الحالي بالجنيه	القيمة العام السابق بالجنيه
٦. العوائد والتكاليف الاجتماعية في مجال الثقة:		
(أ) العوائد الإجتماعية للثقة:		
الوفر من إعادة إعداد التقارير والقوائم عند إجراء حوكمة كفء.		
الوفر من إنخفاض نسبة التلاعب بالأرباح ووقائع الفساد بالمنظمات.	××	××
.....	××	××
إجمالي العوائد الإجتماعية من الثقة	××	××
(ب) التكاليف الإجتماعية للثقة:	×××	×××
تكلفة البرامج التدريبية للعاملين القائمون على حوكمة المنظمة.		
التعويضات المدفوعة للقضايا المرفوعة ضد المنظمة وتتعلق بقضايا فساد تم إثبات حدوثها.	××	××
الغرامات المدفوعة لمخالفات بيئية على المنظمة.	××	××
.....	××	××
	××	××
إجمالي التكاليف الإجتماعية لمجال الثقة	×××	×××
صافي الإستثمار الإجتماعي لمجال الثقة (أ – ب)	×××	×××
٧. العوائد والتكاليف الاجتماعية في مجال المعايير :		
(أ) العوائد الإجتماعية للمعايير :		
الوفر المالي الناتج عن إتباع المعايير والبروتوكولات وجداول أعمال السياسات الوطنية والدولية.	××	××
الوفر من تسوية الشكاوى بصدد الآثار السلبية على المجتمع.	××	××
.....	××	××
إجمالي العوائد الإجتماعية للمعايير	×××	×××
(ب) التكاليف الاجتماعية للمعايير :		
تكلفة المنهجيات المستخدمة في إستهلاك الطاقة داخل المنظمة: (المتجددة، أو غير المتجددة).	××	××
تكلفة برامج تقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالفساد.	××	××
الغرامات المالية الكبيرة نظير عدم الامتثال للتشريعات والقوانين.	××	××
.....	××	××
إجمالي التكاليف الإجتماعية لمجال المعايير	×××	×××
صافي الإستثمار الإجتماعي لمجال المعايير (أ – ب)	×××	×××
صافي الإستثمارات الإجتماعية من المجالات المرتبطة الكلي	××××	××××

–**الخطوة الثانية:** يتم فيها تحديد القيمة الإجتماعية المضافة، وذلك من خلال تقديرات الفائض والعجز الإجتماعي المتمثلة في مقابلة الإيرادات بتكلفة كل قيمة من المجالات السبع السابقة وبذا يمكن الحصول على معدل العائد على رأس المال المستثمر في المجتمع من قبل المنظمة تمهيداً

لإستخدامه في هذه الخطوة الثانية لتحديد القيمة الإجتماعية المضافة، أسوة بحساب القيمة الإقتصادية المضافة التي تحسب بالمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة =
(معدل العائد على رأس المال المستثمر – معدل تكلفة الحصول على الأموال) × رأس المال المستثمر.

فرأس المال المملوك يتم حسابه على أساس إضافة معدل العائد الخالي من المخاطرة السائد في سوق الأوراق المالية إلى علاوة المخاطرة الناتجة عن التغير في أسعار الأسهم، والتي يطلق عليها مخاطر السوق (نيفين عبد القادر حمزة،٢٠١٤، ص:٢٩٣). وبناء عليه يمكن حساب القيمة الإجتماعية المضافة للمنظمة داخل الأسواق المالية، كالتالي:

القيمة الإجتماعية المضافة =
(معدل الفائض أو العجز الإجتماعي لكل مجال من المجالات السبع – معدل تكلفة الحصول على الأموال)
× رأس المال المستثمر في الإستثمارات الإجتماعية.

ويتضح من خلال المعادلة السابقة أنه عند زيادة القيمة الإجتماعية المضافة تنخفض تكلفة الحصول على الأموال وتزيد نسب السيولة بمنظمات الأعمال، مما يعنى زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بها عند **الإفصاح عن هذه القيمة بالميزانية العمومية للمنظمة.** حيث انها تعد عائداً من إستثماراتها سواء الإقتصادية أو الإجتماعية والبيئية والتي تعد أصولاً لها داخل المجتمع، والتي بدورها تعمل على تخفيض تكلفة الحصول على الأموال، ومن ثم زيادة الإنتاجية وبالتالي تحقيق مزيد من الأرباح والإستمرارية بما ينعكس على مصداقية وشفافية عرض القوائم المالية لكل من المستثمرين أو الممولين للمنظمة من ناحية، والمقرضين ومانحي الائتمان من ناحية أخرى، حتى لو كان الإفصاح على سبيل التوضيح في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، أو في شكل حساب نظامي متقابل.

ويمكن تفسير هذا من خلال تحليل تنفيذ العملية الإقتصادية لمنظمات الأعمال والتي توضحها الميزانية العمومية، حيث يتم فيها مقابلة الأصول المحاسبية بإلتزامات المنظمة والتي ينتج عنها زيادة في التدفقات النقدية الداخلة للمنظمة والتي تعبر عن الأرباح، حيث أن الأصول المحاسبية هي رأس المال الإقتصادي لها والذي ينتج عنه من خلال القرارات الإستثمارية للإدارة العليا دخل يغطى الإلتزامات الناتجة عن هذه القرارات. أما الربح فهو الذي يؤكد على قيمة المنظمة وقدرتها على

الإنتاجية والإستمرارية بالأسواق المالية، وبذلك فإن التغير في قيمة الأصول يعكس التغير في قيمة الأرباح بالمنظمة ومن ثم التغير في قيمتها الإقتصادية (Chen, Q., Schipper, K. And Zhang, N., 2019, P:5).

وبناء على ذلك ترى الباحثة أن هناك إرتباط بين تحقق جودة المحاسبة عن استثمارات المنظمة سواء الإجتماعية والبيئية أو الإقتصادية وبين تحقق جودة القوائم المالية والمتمثلة في عدالة عرض المعلومات المحاسبية بها وموثوقيتها، ومن ثم تحقيق تلبية إحتياجات مستخدميها ويمكن تفسير ذلك تفصيلياً من خلال البند الثالث للبحث.

ثالثاً: إنعكاسات الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة على جودة القوائم المالية:

إن إستمرار وبقاء منظمة الأعمال لا يعتمد فقط على الكفاءة والأرباح ولكن أيضاً على قبول مخرجاتها وطرق عملياتها بواسطة البيئة المحيطة بها، وعندما يخرج أو ينحرف السلوك الفعلي أو المدرك للمنظمة عن القيم والمعايير الإجتماعية، فإن شرعيتها تكون مهددة وتنشأ فجوة الشرعية، وهذا ما ركزت عليه نظرية أصحاب المصلحة حيث أكدت على أنه يجب ألا ينحصر إهتمام إدارة المنظمة في تحقيق مصلحة الملاك فقط، بل يتعين أن يتسع نطاق إهتمامها ليشمل مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بها (أحمد حامد محمود، نبيل ياسين احمد، ٢٠١٧، ص. ص: ٨٦٩-٨٧٠).

وعلى ذلك فإن إرتباط أنشطة المنظمة الإقتصادية بتحقيق القيم والمعايير الإجتماعية ترتكز على عدالة عرض البيانات والمعلومات المحاسبية والتي تتضمن التحديد والقياس والإفصاح للتكاليف والعوائد الإجتماعية لمنظمات الأعمال الناتجة عن أنشطتها الإقتصادية، كما تتركز عملية العدالة في المحاسبة على تخصيص الموارد الإقتصادية وعدالة توزيعها بين منظمات الأعمال داخل المجتمع، حيث ان ممارسات المحاسبة هي في الأساس إجتماعية بطبيعتها وتركز على توصيل المعلومات والبيانات المالية بين قطاعات الإقتصاد المختلفة داخل المجتمع. فإهتمام المحاسبة بتحقيق الكفاءة تجعل العدالة حكم ضمني من أحكام المحاسبة وبذلك فإن العدالة تظهر في تعزيز سياسة المساءلة وعدالة توزيع أرباح تلك المنظمات، ومن أهم سياسات المساءلة تجاه منظمات الأعمال هي المساءلة عن مسئوليتها الإجتماعية تجاه المجتمع على إعتبار أن المنظمة جزء لا

يتجزأ من المجتمع. ويؤكد ذلك على الدور الإجتماعي للمحاسبة داخل ثورة المصالح الإجتماعية المتضاربة (Belkaoui, A.,2018, Pp: 2-11).

ومن ناحية أخرى فقد يؤثر سلوك مجلس إدارة المنظمة على جودة التقارير المالية حيث يتوقف هذا السلوك على بعض العوامل منها مدى إنتهازية مجلس الإدارة، ومدى مشاركة المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة بالمنظمة، ووجود ضغوط إدارية من قبل الإدارة العليا على باقي المستويات الإدارية بها ومدى وجود رقابة إدارية عليها، ويعمل هذا السلوك الإيجابي على كسب التعاون والثقة بين أفراد المنظمة ومن ثم يسهل عملية الإتصال فيما بينهم والذي على أساسه تتحقق جودة التقارير المالية لما له من أثر على الحد من عدم تماثل المعلومات (Kohl beck, M. And Luo, X., 2019, P : 1).

وعلى ذلك فإن ضرورة وضع إهتمامات وأهداف جميع أصحاب المصالح بالمنظمة في أولوية أهدافها يعنى تحقيق العوائد والفوائد لكل طرف من أطراف أصحاب المصالح من خلال تحقيق أهداف المنظمة وهو ما أدى إلى التركيز على مفهوم القيمة المضافة حيث أن الإفصاح عن القيمة المضافة للمنظمة يعكس مدى قدرتها على تحقيق أهداف جميع أصحاب المصالح سواء المساهمين أو الممولين أو الحكومة أو الموردون أو العملاء أو غيرهم وهو ما ينعكس على تلبية احتياجات كل منهم بالقوائم المالية، وبناء على ما سبق ذكره توضح الباحثة من خلال الشكل رقم (١) التالي أثر إستخدام مقياس القيمة الإجتماعية المضافة بالعملية الإقتصادية على تحقيق جودة القوائم المالية ومن ثم تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين:

الشكل رقم (١)

القيمة الإجتماعية المضافة وأثر إستخدامها على جودة القوائم المالية

ومن ثم تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين

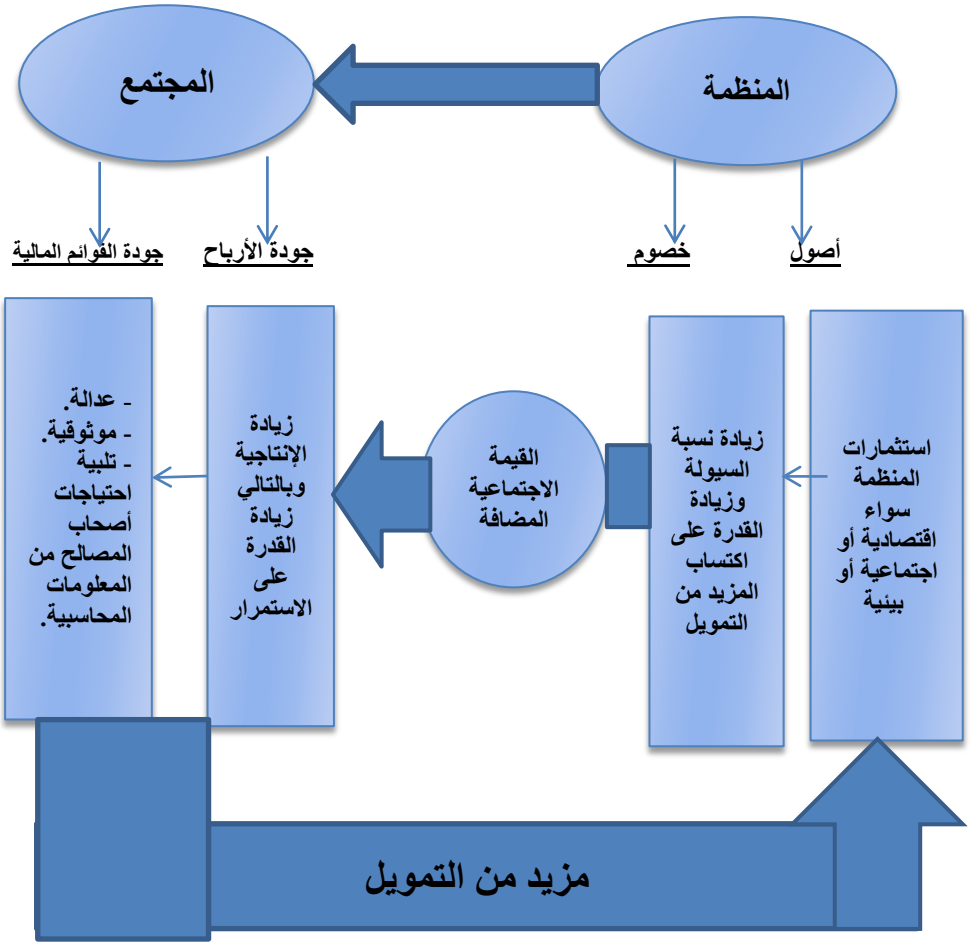

يلخص الشكل رقم (١) السابق العملية الإقتصادية بمنظمات الأعمال داخل المجتمع حيث تتركز في أنها تمتلك أصولاً متمثلة في إستثماراتها داخل المجتمع سواء إقتصادية أو إجتماعية أو بيئية والتي تتناسب عكسياً مع تكلفة الحصول على الأموال، ومن ثم تزيد نسبة السيولة بالمنظمة وتزيد قدرتها على كسب المزيد من التمويل لإستثماراتها، مما ينتج عنه قيمة إجتماعية مضافة للمنظمة والتي تنعكس بدورها على زيادة إنتاجيتها وبالتالي قدرتها على الإستمرار داخل المجتمع

والتي تتمثل في جودة الأرباح بالقوائم المالية، ومن ثم تتحقق عدالة وموثوقية وتلبية إحتياجات أصحاب المصالح (كالمستثمرين والمقرضين أو مانحي الإئتمان) من المعلومات المحاسبية من خلال إعتراف المنظمة بقيمتها الإجتماعية، والتي تعكس جودة إدارة العملية الإقتصادية بها ومن ثم قدرتها على تحقيق الأرباح وبذلك تتحقق جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية وبالتالي تسهيل التمويل لإستثمارات المنظمة مرة أخرى. وهنا تجد الباحثة نفسها أمام ضرورة إختبار هذا القياس المحاسبي والإفصاح عنه بالقوائم المالية لمنظمات الأعمال، وهو ما تقدمه من خلال البند الرابع التالي للبحث.

رابعاً: دراسة إختبارية لمدى فعالية قياس القيمة الإجتماعية المضافة على قرارات المستثمرين والمقرضين:

تهدف الباحثة هنا إلى إختبار مدى قبول التصور المقترح للقياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لدى المستثمرين والمقرضين أو مانحي الإئتمان، هذا التصور الذي يقوم على إستخدام المدخل المقترح السابق عرضه في البند الثالث للبحث. وذلك بالنسبة لأبرز عنصرين من عناصر أصحاب المصالح في منظمات الأعمال، وهما: المستثمرين، والمقرضين أو مانحي الإئتمان للمنظمات. ويمثلهما في مجتمع الدراسة هنا وكلاء القيد المعتمدين لدى هيئة الرقابة المالية في مجالات السمسرة المالية والإستشارات، من ذوي الخبرة في هذا المجال والمشهود لهم بالسمعة الطيبة. وأعضاء إدارات الإئتمان بالبنوك الوطنية الكبرى في مصر، كممثلين عن المقرضين أو مانحي الإئتمان لمنظمات الأعمال، ثم لتحقيق العدالة بين مجموعتي الإختبار، تضيف الباحثة لمجتمع الدراسة رأي نخبة من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بالجامعات المصرية المحيطة والقريبة من الباحثة، كجامعة السويس، وجامعة قناة السويس، وجامعة بورسعيد.

وذلك لإختبار فروض الدراسة الثلاثة (الصفرية أو العدمية) – وفقاً للفلسفة التي يقوم عليها التحليل الإحصائي للبيانات بوجه عام – التالية:

١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم على أهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.

٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم على مدى إيجابية المدخل المقترح للقياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.

٣-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين آراء المستقصي منهم حول أهمية الافصاح عن القيمة المضافة لخدمة المستثمرين والمقرضين على أقل تقدير من أصحاب المصالح.

والذي يكون في حال رفضها – وفقاً للنظرية الإحصائية في التحليل – قبول الفرض العكسي مباشرة وهو الفرض البديل. وقد إعتمدت الباحثة في دراستها هذه على أسلوب الإستقصاء، حيث صممت إستمارة إستقصاء تتضمن ثلاثة محاور، تتوافق مع فروض الدراسة إلى حد بعيد، كل منها ينطوي على عدد من الأسئلة. يتم الإجابة عليها بنظام أسلوب مقياس (ليكرت) الخماسي، الذي يمكن من خلاله تحويل الإجابات غير المقاسة إلى إجابات مقاسة يسهل التعامل معها عند التحليل الإحصائي للبيانات، حيث تكون الإجابات (موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق– غير موافق بشدة) وذلك وفقاً للأوزان الرقمية لكل منها (ويظهر ذلك من التحليل اللاحق).

وقد تخيرت الباحثة عينة الدراسة من المجتمع المشار له مسبقاً بشكل عشوائي، من المفردات القريبة لمقر عملها وسكنها بقدر الإمكان. وذلك على النحو التالي:

أ) **المستثمرون..** ويمثلهم ثماني مكاتب كبرى معتمدة مشهود لها بالسمعة الطيبة في هذا المجال، ومسجلين لدى هيئة الرقابة المالية المصرية، وهي: شركة نايل انفس منتز لتداول الأوراق المالية بالجيزة، وأنفستا مصر رومانيا لتداول الأوراق المالية بالجيزة، وشركة بلوتون لترويج وتغطية الإكتتاب بالجيزة، وشركة شام بليون للسمسرة في الأوراق المالية بالقاهرة، وشركة المجموعة الإستراتيجية لتداول الأوراق المالية بالجيزة، وشركة المجموعة المالية للسمسرة بالجيزة، وشركة كوركت لاين للسمسرة في الأوراق المالية بالجيزة، والشركة الخليجية لتداول الأوراق المالية بالإسكندرية. وقد تم إرسال لهم عدد (١٦٠) إستمارة إستقصاء بواقع عشرون إستمارة لكل منها.

ب) **المقرضون ومانحي الإئتمان...** ويمثلهم العاملون بإدارات الإئتمان بالبنوك الكبرى (الأهلي، مصر، القاهرة) لبعض الفروع التي تعمل في مجال الإئتمان بشكل عشوائي، وذلك من المسئولين بها ذوي الخبرات الطويلة نسبياً (من عشرة أعوام فأكثر)، حيث تم إرسال لهم عدد (١٢٠) إستمارة إستقصاء بواقع ستون إستمارة لفروع البنك الأهلي، وأربعون لفروع بنك مصر، وعشرون لبنك القاهرة.

ج) **أعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة تخصص المحاسبة..** ببعض الجامعات المصرية القريبة من الباحثة، وهي جامعة السويس، وجامعة قناة السويس، وجامعة بورسعيد. حيث

أرسل لهم عدد خمسون إستمارة إستقصاء، بأعداد (١٠، ١٥، ٢٥) إستمارة على التوالي، كطائفة مرجحة للإختبار بقدر الإمكان . كما جرى العرف بالنسبة للدراسات الميدانية والإختبارية التي من هذا النوع.

وفيما يلي بيان بأعداد الإستمارات المرسلة والواردة والصحيحة، ونسب الإيجاب وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٢) بيان بالإستمارات المرسلة والردود الواردة من العينة

فئات عينة الدراسة	الإستمارات المرسلة	الإستمارات الواردة	الإستمارات الصحيحة	نسبة الإيجاب
١. المستثمرون.	١٦٠	١٤٧	١٠١	%٦٣.١٢٥
٢. المقرضون ومانحي الإئتمان.	١٢٠	٩٧	٨٨	%٧٣.٣
٣. أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية	٥٠	٣٣	٢٩	%٥٨
الإجمالي	٣٣٠	٢٧٧	٢١٨	%٦٦

وترى الباحثة أن نسبة الإيجاب التي حصلت عليها من عموم الإستقصاء وهي ٦٦%، كافية بدرجة معقولة، لإستخدام بياناتها كأساس للتحليل الإحصائي والإستدلالي، والوصول إلى نتائج يعتد بها، خاصة في ظل حداثة الموضوع في الفكر المحاسبي، وعدم توقع المختبرون لمثل هذا العمل الذي ظل لفترات طويلة حلم يراود أصحاب المصالح للمنظمات المختلفة، فضلاً عن عدم صدور معايير محاسبية محلية أو دولية بعد في هذا المجال.

❖ ***المعالجة الإحصائية للدراسة الميدانية وتفسيرها:***

تم التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية بإستخدام برنامج SPSS، ولقد تم التحليل وفقاً للنسق الآتي:

١-إختبار درجة الثبات ألفا (**Cronbach`s Alpha**) لإختبار ثبات أداة القياس، حيث بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) (٩٢%) لقائمة الإستقصاء، وتدل هذه القيمة النسبية على مستوي عال من ثبات أداة القياس لكونها أعلى من النسبة المقبولة إحصائياً لقيمة (ألفا) وهي (٧٠%) كحد أدني ويبين ذلك الجدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣) نتائج معامل ألفا كرو نباخ **Cronbach's Alpha** لأسئلة قائمة الإستقصاء

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.922	15

٢-إختبار التوزيع الطبيعي بإستخدام (إختبار كالمجروف – سمرنوف):

إستخدمت الباحثة إختبار كالمجروف – سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو إختبار ضروري في حالة إختبار الفرضيات لان معظم الإختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج الإختبار حيث ان قيمة مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية ٠.٠٥ وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب إستخدام الإختبارات المعلمية.

جدول رقم (٤) إختبار التوزيع الطبيعي (١-**Sample Kolmogorov-Smirnov**)

متغيرات الدراسة	عدد العبارات	قيمة Z	قيمة مستوي الدلالة
١. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على أهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.	5	1.322	.061
٢. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مدى إيجابية المدخل المقترح للقياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.	5	1.236	.094
٣. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية حول أهمية الافصاح عن القيمة المضافة لخدمة المستثمرين والمقرضين على أقل تقدير من أصحاب المصالح.	5	1.230	.097

وفى ضوء أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن الإختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة بإستخدام برنامجSPSS الإحصائي، والتي تعتمد على نوعية البيانات المراد تحليلها، وتعتبر أهم الأساليب التي سيتم إستخدامها لتحقيق أهداف الدراسة وإختبار فروضها، ما يلي:

- الإحصاءات الوصفية :(**Descriptive Statistics**)

وتستخدم هذه الأساليب لمعرفة خصائص عينة الدراسة وهي:

- التكرارات والنسب المئوية.
- حساب المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكرت المستخدم في الإجابة عن أسئلة كل محور داخل قائمة الإستقصاء لتحديد فئة الموافقة على كل سؤال داخل القائمة من قبل المستقصي منهم، وقد تشمل درجة الموافقة (٥ موافق بشده، ٤ موافق، ٣ محايد، ٢ غير موافق، ١ غير موافق على الإطلاق)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)

المستخدم في محاور الدراسة تم حساب المدى (٥-١=٤)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول فئة الموافقة أي ٤/٥= ٠.٨

وبناء عليه فإن الجدول رقم (٥] التالي يوضح فئات المتوسط الحسابي المرجح وما يقابلها من درجة التواجد أو درجة الموافقة:

جدول رقم (٥)فئات المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكرت لتحديد درجة الموافقة

- **الإنحراف المعياري:** وذلك لأن الإنحراف المعياري يعد من أفضل مقاييس التشتت الإحصائي، ويستخدم كمؤشر لتحديد إنحرافات القيم عن وسطها الحسابي، ويحسب بالجذر التربيعي لمتوسط مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي، ويفيد في مدى التشتت أو التجانس بين الآراء، أي يزيد التجانس بين الآراء عندما يقل الإنحراف المعياري، ويزيد

فئات المتوسط الحسابي المرجح	درجة الموافقة
من ١ - أقل من ١.٨٠	غير موافق على الإطلاق
من ١.٨٠ - اقل من ٢.٦٠	غير موافق
من ٢.٦٠ - اقل من ٣.٤٠	محايد
من ٣.٤٠ - اقل من ٤.٢٠	موافق
من ٤.٢٠ - ٥	موافق بشده

التشتت بين الآراء عندما يزيد الانحراف المعياري.

- **الإحصاءات التحليلية:**

- إختبار الفا كرو نباخ (**Cronbach`s Alpha**): لإختبار ثبات أداة القياس، لأسئلة الإستقصاء وذلك للتحقق من إمكانية الإعتماد على نتائج الإستقصاء في قياس متغيرات الدراسة لإجراء التحليل الإحصائي للتحقق من صحة فروض الدراسة التي تربط بين المتغيرات.
- إختبار التوزيع الطبيعي بإستخدام (إختبار كالمجروف – سمرنوف): وذلك لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو إختبار ضروري في حالة إختبار الفرضيات لأن معظم الإختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.
- نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع لتحديد القوة التفسيرية للمتغير المستقل في تباين المتغير التابع والإنحدار المتعدد المتدرج لأثر العلاقة بين المتغيرات.

٣-التحليل الوصفي لإجابات الإستقصاء:

[أ] يوضح الجدول رقم (٦) التالي، إتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية القياس المحاسبي للقيمة المضافة لمنظمات الأعمال:

الجدول رقم (٦) نتيجة التحليل الإحصائي لأهمية القياس المحاسبي للقيمة المضافة لمنظمات الأعمال

العبارات	المتوسط الحسابي لإجابات المستقصي منهم		المؤشرات الإحصائية			
	المستثمرون					
هل تعتقد أن قياس القيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال يمكن أن يحقق دلالة وجودة للقوائم المالية، التقليدية.	3.87	3.92	4.03	3.91	.683	3	موافق
هل ترى أن عند محاولة إضافة جودة للقوائم المالية فإن الحصول على التمويل اللازم من المستثمرين أو المقرضين ومانحي الائتمان يكون أيسر وأسهل.	3.74	3.87	3.90	3.82	.694	4	موافق
في حالة عدم القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة والإكتفاء بالقياس الإقتصادي للأداء، يمكن للمستثمر والمقرض الوقوف على جدارة المنظمة بشكل مطلق.	1.99	2.13	2.30	2.09	.612	5	غير موافق
مؤشرات القياس والتحليل المالي لدى المستثمر أو المقرض تزداد عمقاً واتساعا بإضافة القيمة الإجتماعية المضافة للقوائم المالية المنشورة.	3.92	4.05	4.00	3.98	.584	1	موافق
هل تعتقد أن صعوبة قياس القيمة الإجتماعية المضافة يمكن أن يكون دافعاً لإهمالها تماماً في التقارير والقوائم.	3.90	4.06	3.83	3.95	.506	2	موافق
مستوي آراء المستقصي منهم حول أهمية القياس المحاسبي للقيمة المضافة لمنظمات الأعمال				3.5505	.36446		

يتضح من الجدول السابق رقم (٦) ما يلي:

حصل هذا المحور على متوسط حسابي عام قدره ٣.٥٥، يقع في الفئة (من ٣.٤٠- اقل من ٤.٢٠) من فئات المقياس المستخدم، وإنحراف معياري قدر ب364.، وحسب ماورد في مقياس ليكرت الخماسي، يتبين بأن غالبية أفراد العينة قد أشارت بالموافقة على محتوى هذا المحور، وأظهر ذلك الإنحراف المعياري للمتوسط المرجح العام أقل من الواحد الصحيح بأن هناك تجانس بين الآراء، وقد جاءت هذه الإجابات على النحو التالي:

- حصلت العبارة الرابعة من هذا المحور، وهي: "مؤشرات القياس والتحليل المالي لدى المستثمر أو المقرض تزداد عمقاً واتساعاً بإضافة القيمة الإجتماعية المضافة للقوائم المالية المنشورة". علي أعلى متوسط حسابي عام قدر ب **3.98** وبإنحراف معياري قدره **584.**، لتحصل بذلك على الرتبة الأولى من بين عبارات المحور، وبالنظر إلى مقياس ليكرت فإن العبارة تحصلت

على الموافقة من قبل أفراد العينة والنسبة الأعلى للموافقة جاءت من قبل المقرضون ومانحي الإئتمان بمتوسط حسابى٤.٠٥، ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى أن طائفة المقرضون ومانحي الإئتمان يهمهم هذا المؤشر تحديداً وبوجه خاص.

- يلي ذلك العبارة الخامسة، وهي: "هل تعتقد أن صعوبة قياس القيمة الإجتماعية المضافة يمكن أن يكون دافعاً لإهمالها تماماً في التقارير والقوائم المالية. حيث حصلت على متوسط حسابي عام قدره ٣.٩٥ وإنحراف معياري **506.**، وبالنظر إلى مقياس ليكرت فإن العبارة قد تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة، والنسبة الأعلى للموافقة جاءت من قبل المقرضون ومانحي الإئتمان والمستثمرين، وربما يكون أيضاً لإهتمامهم بهذا الجانب عند التقييم.

- أما العبارة الأولى في هذا المحور، وهي: "هل تعتقد أن قياس القيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال يمكن أن يحقق دلالة وجودة للقوائم المالية، التقليدية." فقد حصلت على متوسط حسابي عام ٣.٩١، وإنحراف معياري **683.**، وبالنظر إلى مقياس ليكرت فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة والنسبة الأعلى للموافقة جاءت من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بمتوسط حسابي ٤.٠٣، ويرجع ذلك بطبيعة الحال لمدى إلمامهم بفلسفة تلك الفكر العلمي في هذا المجال أكثر من غيرهم.

- أما بشأن العبارة الثانية في هذا المحور، وهي: "هل ترى أن عند محاولة إضافة جودة للقوائم المالية فإن الحصول على التمويل اللازم من المستثمرين أو المقرضين ومانحي الإئتمان يكون أيسر وأسهل". فقد حصلت على متوسط ٣.٩٧ وإنحراف معياري **694.**، وبالنظر إلى مقياس ليكرت فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة، ولكن ليس بالقدر الكبير نسبياً نظراً لصعوبة التنبؤ بمثل هذا الموقف في الحياة العملية والواقع الميداني.

- بينما جاءت العبارة الثالثة من هذا المحور، وهي: "في حالة عدم القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة والإكتفاء بالقياس الإقتصادي للأداء، يمكن للمستثمر والمقرض الوقوف على جدارة المنظمة بشكل مطلق"، بالرفض من قبل معظم أفراد العينة حيث حصلت على متوسط ٢.٠٩ وإنحراف معياري **612.** وهذا دليل على أهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية ومشتقاتها بجانب القيمة الإقتصادية للأداء، وهو الأمر الذي لا يختلف عليه أياً من طوائف الإستقصاء.

ويشير كل ما سبق إلى إيجابية غالبية مفردات فئات العينة حول أهمية القياس المحاسبي للقيمة المضافة لمنظمات الأعمال.

[ب] يوضح الجدول رقم (٧) التالي إتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى إيجابية المدخل المقترح لقياس القيمة الإجتماعية المضافة:

الجدول رقم (٧)نتيجة التحليل الإحصائي حول مدى إيجابية المدخل المقترح لقياس القيمة الإجتماعية المضافة

العبارات	المتوسط الحسابي لإجابات المستقصي منهم			المؤشرات الإحصائية			
وصولاً للمدخل المقترح ترى الباحثة أن الخطوة الأولى لذلك هي تحديد مؤشر الفائض أو العجز للإستثمارات الإجتماعية بالمنظمة (والذي تصنفه إلى سبع مجالات) وهو أمر ليس بالصعوبة في الواقع العملي.	3.86	3.89	3.50	3.82	.672	5	موافق
تتمثل الخطوة الثانية لذلك المدخل في الوصول إلى القيمة الإجتماعية المضافة، بنفس المنهج الذي تحسب به القيمة الإقتصادية المضافة، وهو عملياً أمر ليس بالعسير.	3.76	3.82	3.77	3.78	.689	4	موافق
تكمن الصعوبة إلى حد ما في تقدير بعض العوائد الإجتماعية في المجالات السبع، ولكن بتكرار العمل وإستخدام بعض نماذج القياس يمكن التغلب على ذلك إلى حد ما.	3.87	4.06	3.87	3.94	.627	3	موافق
يمكن قبول هذا المدخل بتكرار اعتياد المنظمات عند استخدامه، وتذليل ما يمكن أن يقابله من صعوبات، ولذا فهو مدخل إيجابي إلى حد بعيد.	4.00	4.11	3.73	4.01	.607	2	موافق
قد تبذل المنظمات جهد أكبر وصولاً لقياس القيمة الإجتماعية المضافة، وربما تكلفة أكبر. ولكن في سبيل توصيل معلومات متكاملة عن المنظمة لأصحاب المصالح وتحديداً المستثمرين والمقرضين عند اتخاذ قراراتهم.	4.07	3.98	4.03	4.02	.475	1	موافق
مستوى آراء المستقصي منهم حول مدى إيجابية المدخل المقترح لقياس القيمة الإجتماعية المضافة				3.9165	.56585		

يتضح من الجدول السابق رقم (٧) ما يلي:

حصل هذا المحور على متوسط حسابي عام قدره ٣.٩١٦٥، حيث يقع في الفئة (من ٣.٤٠- أقل من ٤.٢٠) من فئات المقياس المستخدم، وإنحراف معياري قدر ب 565. ومن ماورد في مقياس ليكرت الخماسي، يتبين بأن غالبية أفراد العينة قد أشارت بالموافقة على محتوى هذا المحور،

وأظهر ذلك الإنحراف المعياري للمتوسط المرجح العام أقل من الواحد الصحيح بأن هناك تجانس بين الآراء. وقد جاءت هذه الإجابات على النحو التالي:

– حصلت العبارة الخامسة من المحور الثاني، وهي: "قد تبذل المنظمات جهداً أكبر وصولاً لقياس القيمة الإجتماعية المضافة، وربما تكلفة أكبر، ولكن في سبيل توصيل معلومات متكاملة عن المنظمة لأصحاب المصالح وتحديداً المستثمرين والمقرضين عند إتخاذ قراراتهم"، على أعلى متوسط حسابي عام قدر بـ ٤.٠٢ وبإنحراف معياري قدره 475.، لتحصل بذلك على الرتبة الأولى من بين عبارات المحور، والنسبة الأعلى للموافقة جاءت من قبل المستثمرين بمتوسط حسابي ٤.٠٧. هذا لقناعة عينة الدراسة بأهمية وجود مقياس للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.

– يلي ذلك العبارة الرابعة، التي تتمثل في: "يمكن قبول هذا المدخل بتكرار إعتياد المنظمات عند إستخدامه، وتذليل ما يمكن أن يقابله من صعوبات، ولذا فهو مدخل إيجابي إلى حد بعيد"، حيث حصلت على متوسط حسابي عام قدره ٤.٠١، وإنحراف معياري607.، وبالنظر إلى مقياس ليكرت الخماسي فإن العبارة تحصلت على موافقة أقل نسبياً من قبل أفراد العينة، وذلك بطبيعة الحال لقناعتهم بأهمية ذلك القياس وضرورته في الوقت الذي لا يدركون فيه مدى الصعوبات التي تقابل القائمون على العمل داخل المنظمة في محاولات تجهيز هذا المؤشر الهام.

– أما عن العبارة الثالثة في ذات المحور، وهي: "تكمن الصعوبة إلى حد ما في تقدير بعض العوائد الإجتماعية في المجالات السبع، ولكن بتكرار العمل وإستخدام بعض نماذج القياس يمكن التغلب على ذلك إلى حد ما"، حيث حصلت على متوسط حسابي عام قدره ٣.٩٤، وإنحراف معياري 627.، وبالنظر إلى مقياس ليكرت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة والنسبة الأعلى للموافقة جاءت من قبل المقرضين ومانحي الإئتمان، ثم المستثمرين، ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى أن المقرضين ومانحي الائتمان أكثر حرصاً على العوائد المتوقعة لضمان تسديدات العملاء، وهذا القياس يلقي أمامهم الضوء على كل كبيرة وصغيرة بالمنظمة.

– ثم العبارة الثانية في ذات المحور، وهي: "تتمثل الخطوة الثانية لذلك المدخل في الوصول إلى القيمة الإجتماعية المضافة، بنفس المنهج الذي تحسب به القيمة الإقتصادية المضافة، وهو

عملياً أمر ليس بالعسير"، حيث حصلت على متوسط ٣.٧٨، وإنحراف معياري 689.، وبالنظر إلى مقياس ليكرت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة.

– أما بالنسبة للعبارة الأولى التي تصف خطوات الوصول للمدخل المقترح، والتي تتمثل في: "أن الخطوة الأولى لذلك هي تحديد مؤشر الفائض أو العجز للإستثمارات الإجتماعية بالمنظمة (والذي يصنف إلى سبع مجالات) وهو أمر ليس بالصعوبة في الواقع العملي"، فقد حصلت على متوسط ٣.٨٢ وإنحراف معياري 672. وبالنظر إلى مقياس ليكرت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة ولكن بدرجات متفاوتة حيث أن الأمر الخاص بتنفيذ مؤشر القياس للقيمة المضافة الإجتماعية، قد لا يهم المستفيدون بقدر إهتمامهم بنتائج القياس ذاته، ولكن ضمناً يشير ما سبق إلي إيجابية غالبية مفردات فئات العينة حول مدى إيجابية المدخل المقترح لقياس القيمة الإجتماعية المضافة.

[ج] يوضح الجدول رقم (٨) التالي، إتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر أهمية الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة لخدمة أصحاب المصالح:

الجدول رقم (٨) نتيجة التحليل الإحصائي حول أثر أهمية الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة لخدمة أصحاب المصالح

العبارات	المتوسط الحسابي لإجابات المستقصي منهم			المؤشرات الإحصائية			
هل ترى أنه هناك ضرورة للإفصاح عن البيانات غير المالية والمتعلقة بالأداء الإجتماعي والبيئي والإستدامي والحوكمي، مثلاً لمستخدمي القوائم المالية.	3.90	4.08	3.67	3.94	.652	3	موافق
عند وضع البيانات غير المالية بأسلوب سردي في تقارير منفصلة، هل ترى ان ذلك يمكن أن يضيف قيمة لمستخدمي القوائم المالية من أصحاب المصالح أكبر من تحويلها إلى بيانات مالية.	2.03	2.03	2.17	2.05	.453	5	غير موافق
عند تقديم تقارير متكاملة تتضمن البيانات المالية وتلك المتعلقة بالأداء الإجتماعي والبيئي والإستدامي والحوكمي، هل يكون الإفصاح في هذه الحالة أكثر نفعاً.	3.87	4.06	3.87	3.94	.581	2	موافق
هل توافق على أن التقرير المالي التقليدي للمنظمة محدود الأفق، ويجب تطويره ليفصح عن القيمة الإجتماعية المضافة للمنظمة.	3.87	3.98	3.37	3.84	.529	4	موافق
عند الافصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة بجانب نتيجة الأداء الإقتصادي للمنظمة، فإن الأمر يكون أكثر قبولاً لمتخذ القرار الإستثماري وقرار الإقراض بصورة أكبر.	4.06	3.95	3.77	3.98	.538	1	موافق
مستوي آراء المستقصي منهم حول أثر أهمية الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة لخدمة أصحاب المصالح.				3.5514	.35873		

يتضح من الجدول السابق رقم (٨) ما يلي:

حصل هذا المحور على متوسط حسابي عام قدره ٤.٠٧٢٥، يقع في الفئة (من ٣.٤٠- أقل من ٤.٢٠) من فئات المقياس المستخدم، وإنحراف معياري يقدر بـ 748.، وحسب ماورد في مقياس ليكرت الخماسي، يتبين بأن غالبية أفراد العينة قد أشارت بالموافقة على محتوى هذا المحور، وأظهر ذلك الإنحراف المعياري للمتوسط المرجح العام أقل من الواحد الصحيح بأن هناك تجانس بين الآراء، وقد جاءت هذه الإجابات على النحو التالي:

- حصلت العبارة الخامسة من عبارات هذا المحور، وهي: "عند الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة بجانب نتيجة الأداء الإقتصادي للمنظمة، فإن الأمر يكون أكثر قبولاً لمتخذ القرار الإستثماري وقرار الإقراض بصورة أكبر"، على أعلى متوسط حسابي عام قدر بـ ٣.٩٨، وبإنحراف معياري قدره 538. لتحصل بذلك على الرتبة الأولى من بين عبارات المحور، وبالنظر إلى مقياس ليكرت فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة. والنسبة الأعلى للموافقة جاءت من قبل المستثمرين ثم المقرضين ومانحي الإئتمان، بمتوسط حسابي لهما على التوالي ٤.٠٦، ٣.٩٥، وهذا يدل على أن هاتين الفئتين الأكثر ترحيباً بالإفصاح عن القيمة الإجتماعية من قبل المنظمة جنباً إلى جنب الأداء الإقتصادي لها، وذلك لكونهم في الواقع الميداني أكثر من السادة أعضاء هيئة التدريس الذين ينظرون للأمر بنظرة متوازنة يغلب عليها الطابع النظري والأكاديمي.

- ويليها العبارة الثالثة من ذات المحور، وهي: "عند تقديم تقارير متكاملة تتضمن البيانات المالية وتلك المتعلقة بالأداء الإجتماعي والبيئي والإستدامي والحوكمي، يكون الإفصاح في هذه الحالة أكثر نفعاً"، وهي تكاد تتفق مع العبارة السابقة لها (الخامسة)، فقد حصلت على متوسط حسابي عام ٣.٩٤، وإنحراف معياري 581.، ولذا فقد حازت على موافقة العينة من المستثمرين والمقرضين وأعضاء هيئة التدريس، بصورة ملحوظة، وان كانت تميل في صالح المستثمرين أكثر الذين يودون الإطمئنان على أموالهم المستثمرة بشكل لا يقبل الشك.

- وبالمثل كانت العبارة الأولى من المحور، والتي تعكس السؤال بصورة أخرى، حيث تشير إلى "هل هناك ضرورة للإفصاح عن البيانات غير المالية والمتعلقة بالأداء الإجتماعي والبيئي والإستدامي والحوكمي، مثلاً لمستخدمي القوائم المالية"، حيث حصلت على متوسط حسابي عام ٣.٩٤، وإنحراف معياري 652.، وهو ما يدل على أن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد

العينة كذلك والنسبة الأعلى للموافقة جاءت من قبل المقرضين ومانحي الإئتمان، وأعضاء هيئة التدريس. مع تخوف نسبي من المستثمرين خاصة للبيانات غير المالية، التي يصعب ترجمتها لهم مستقبلاً إلى بيانات رقمية، فحقيقة رغبتهم أنهم يودون الحصول على المعلومة جاهزة عبر القوائم المالية المنشورة.

– ثم العبارة الرابعة من عبارات المحور الثالث، التي تستفسر عن: "هل توافق على أن التقرير المالي التقليدي للمنظمة محدود الأفق، ويجب تطويره ليفصح عن القيمة الإجتماعية المضافة للمنظمة"، حيث حصلت على متوسط ٣.٨٤ وإنحراف معياري 529.، أي أن الموافقة هنا كانت محدودة نسبياً ربما لصعوبة الحكم على المطلوب من كونه مطلب يدعو بأن يقوم المستثمرون والمقرضون بإعداده، فهم يحتاجون بيانات جاهزة وخضعت للمراجعة لسرعة إتخاذ القرار من ناحية، وربما لعدم تهيئتهم النفسية للفكرة وصعوبة إيجاد فلسفة التطوير بسهولة من قبل في أذهان المستقصي منهم.

– وأخيراً العبارة الثانية من عبارات المحور، التي ترى: "عند وضع البيانات غير المالية بأسلوب سردي في تقارير منفصلة، هل ترى ان ذلك يمكن أن يضيف قيمة لمستخدمي القوائم المالية من أصحاب المصالح أكبر من تحويلها إلى بيانات مالية"، فقد قوبلت بالرفض النسبي من قبل أفراد العينة حيث حصلت على متوسط حسابي قدره ٢.٠٥، وإنحراف معياري 453. وأغلب الظن أن فكرة البيانات غير المالية والتي تأخذ الشكل السردي أو الوصفي (الإنشائي) تعتبر غير مفضلة لهم لصعوبة الثقة فيها من ناحية، وعدم خضوعها للمراجعة من ناحية أخرى. وهو ما تترجمه الباحثة بصورة أخرى تعكس الموافقة والترحاب بالبيانات المالية الرقمية، وخاصة لو كانت تتضمن الأداء الإجتماعي بجانب الأداء الإقتصادي لمنظمات الأعمال.

ويشير كل ما سبق إلى إيجابية غالبية مفردات فئات العينة حول أثر أهمية الإفصاح عن القيمة الإجتماعية المضافة لخدمة أصحاب المصالح، وبصفة خاصة المستثمرين والمقرضين. وهنا فإنه لإختبار فروض الدراسة، يكون التحليل قد توصل إلى الآتي:

بالنسبة للفرض الأول:

بإختبار الفرض الأول العدم والذي ينص على أنه: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على أهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال"، حيث يعكس الجدول رقم (٩) التالي النتائج التالية للتحليل الإحصائي:

جدول رقم (٩)نتائج تحليل الإنحدار البسيط للفرض الأول

المتغير المستقل X	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	معامل الانحدار B	قيمة F	Sig.	t	Sig.
أهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.	.841[a]	.707	1.147	259.19	.0000	9.012	.0000

يتضح من الجدول رقم (٩) السابق:

- بلغت قيمة معامل الإرتباط (**R.841[a]**) وهو مؤشر لطبيعة إتجاه وقوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بأن هناك علاقة إيجابية طردية وقوية على أهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.
- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (**.707**) وهذا يعنى أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 71% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.
- في حين ظهرت قيمة sig أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ أمام كلا من جميع قيم إحصاء إختبار (F) في الجدول السابق البالغة (**259.19**)، وأمام جميع قيم إحصاء إختبار وقيمة (T) البالغة (**9.012**)، مما يعنى معنوية معامل الإنحدار.

ويتضح مما سبق رفض الفرض الأول العدم وقبول الفرض البديل أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على أهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.

بالنسبة للفرض الثاني:

بإختبار الفرض الثاني العدم والذي ينص على أنه: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مدى إيجابية المدخل المقترح للقياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال". حيث يعكس الجدول رقم (١٠) التالي النتائج التالية للتحليل الإحصائي:

جدول رقم (١٠) نتائج تحليل الإنحدار البسيط للفرض الثاني

المتغير المستقل X	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R Square	معامل الإنحدار B	قيمة F	Sig.	t	Sig.
إيجابية المدخل المقترح للقياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال	.843[a]	.711	1.444	265.005	.0000	12.384	.0000

يتضح من الجدول رقم (١٠) السابق:

- بلغت قيمة معامل الإرتباط (R.**843**[a]) وهو مؤشر لطبيعة إتجاه وقوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بأن هناك علاقة إيجابية طردية وقوية على مدى إيجابية المدخل المقترح للقياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.
- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (**.711**) وهذا يعنى أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 71% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.
- في حين ظهرت قيمة sig أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ أمام كلاً من جميع قيم إحصاء إختبار (F) في الجدول السابق البالغة (265.005)، وأمام جميع قيم إحصاء إختبار وقيمة (T) البالغة (12.384)، مما يعنى معنوية معامل الإنحدار.

ويتضح مما سبق رفض الفرض الثاني العدم وقبول الفرض البديل أي إنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على مدى إيجابية المدخل المقترح للقياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال.

بالنسبة للفرض الثالث:

بإختبار الفرض الثالث العدم والذي ينص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بشأن أهمية الإفصاح عن القيمة المضافة لخدمة المستثمرين والمقرضين على أقل تقدير من أصحاب المصالح". حيث يعكس الجدول رقم (١١) التالي النتائج التالية للتحليل الإحصائي:

جدول رقم (١١)نتائج تحليل الإنحدار البسيط للفرض الثالث

المتغير المستقل X	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R Square	قيمة F	Sig.	t	Sig.	B		المتغير التابع Y
المدخل المقترح لأهمية الافصاح عن القيمة المضافة	.770[a]	.593	156.6	.0000	6.766	.0000	2.225	(Constant)	لخدمة المستثمرين والمقرضين
								Z5	

يتضح من الجدول رقم (١١) السابق:

- بلغت قيمة معامل الإرتباط (R.770[a]) وهو مؤشر لطبيعة إتجاه وقوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع مما يعنى وجود علاقة إيجابية طردية وقوية.
- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (.593) وهذا يعنى أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 59% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.
- في حين ظهرت قيمة sig أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ أمام كلا من جميع قيم إحصاء إختبار(F) في الجدول السابق البالغة (١٥٦.٦)، وأمام جميع قيم إحصاء إختبار وقيمة (T) البالغة (٦.٧٦٦)، مما يعنى معنوية معامل الإنحدار. وأن المتغير X يؤثر في المتغير Y.

وفي سبيل تحديد أكثر العبارات التي لها علاقة أهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال، قامت الباحثة باستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد المتدرج، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١٢)معاملات الإنحدار المتعدد المتدرج لأهمية الإفصاح عن القيمة المضافة لخدمة المستثمرين والمقرضين

المتغير المستقل X	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R Square	قيمة F	Sig.	t	Sig.	B		المتغير التابع Y
عند وضع البيانات غير المالية بأسلوب سردي في تقارير منفصلة، هل ترى ان ذلك يمكن أن يضيف قيمة لمستخدمي القوائم المالية من أصحاب المصالح أكبر من تحويلها إلى بيانات مالية.	.770[a]	.593	156.6	.000	6.766	.000	2.225	(Constant)	
هل توافق على أن التقرير المالي التقليدي للمنظمة محدود الأفق، ويجب تطويره ليفصح عن القيمة الاجتماعية المضافة للمنظمة.								Zx2	
								Zx4	

يتضح من الجدول رقم (١٢) السابق:

أن أكثر العبارات التي لها علاقة بأهمية القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة لمنظمات الأعمال وأنه يؤثر تأثيراً إيجابيا على تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين، تمثلت في عبارتين من خمس عبارات من وجهة نظر المستقصي منهم، حيث إحتلت العبارة رقم (٢) الأكثر تأثيراً من وجهة نظرهم وهي: "عند وضع البيانات غير المالية بأسلوب سردي في تقارير منفصلة، هل ترى أن ذلك يمكن أن يضيف قيمة لمستخدمي القوائم المالية من أصحاب المصالح أكبر من تحويلها إلى بيانات مالية"، حيث تفسر هذه العبارة (59%) من التغيرات التي تحدث في تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين، ثم تليها العبارة رقم (٤) والتي تسأل عن "هل توافق على أن التقرير المالي التقليدي للمنظمة محدود الأفق، ويجب تطويره ليفصح عن القيمة الإجتماعية المضافة للمنظمة"، حيث تفسر هذه العبارة (41%) من التغيرات التي تحدث في تفعيل قرارات المستثمرين والمقرضين.

ويتضح مما سبق رفض الفرض الثالث العدم وقبول الفرض البديل أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بشأن أهمية الافصاح عن القيمة المضافة لخدمة المستثمرين والمقرضين على أقل تقدير من أصحاب المصالح.

خامساً: نتائج البحث وتوصياته:

بناء على المسار العلمي للبحث الذي تم تقسيمه إلى أربعة بنود، تستنتج الباحثة النتائج التالية:

١. كانت قد أشارت الكتابات المحاسبية . في الآونة الأخيرة . إلى ضرورة الإهتمام بتقارير الأعمال المتكاملة، التي تفصح عن الأداء الإجتماعي والبيئي بجانب الأداء الإقتصادي المالي لمنظمات الأعمال، حتى لو كان في ظل معلومات غير مالية، حتى تساعد أصحاب المصالح المختلفين على تكوين صورة شاملة عن الأداء. وقد أيد ذلك الإتحاد الدولي للمحاسبين عندما أشار إلى أن التقرير المالي بصورته الحالية يعتبر ضيق الأفق.

٢. نظراً للصعوبات التي يمكن أن تواجه إعداد التقارير المتكاملة من ناحية، والتقارير السردية (الوصفية) أو الإنشائية غير المالية من ناحية أخرى، لذا ترى الباحثة أن القيمة الإجتماعية المضافة يمكن أن تمثل أحد المحددات الهامة للأداء المالي لمنظمات الأعمال. وتعالج القصور والنواقص التي تواجه عملية إعداد التقارير المتكاملة أو التقارير السردية، حيث ان بقياسها محاسبياً تتحقق جودة الأداء المحاسبي، ومن ثم دلالة التقارير والقوائم المالية لخدمة مستخدميها، بصورة رقمية.

٣. هناك شبه إجماع على وجود علاقة بين جودة المحاسبة وسبل الحصول على التمويل وتنمية الإستثمار بالمنظمة، فضلاً عن وجود علاقة إيجابية بين الإستثمارات الإجتماعية للمنظمات وتصنيفها الإئتماني. ومن هنا يعمل القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة على تحقيق فروض نظرية المحاسبة الإيجابية. حيث ان الإستثمارات الإجتماعية تمثل أحد الأصول التي ينتج عنها قيمة مكتسبة للمنظمة. ولذا في عملية قياسها والإفصاح عنها عوضاً لما كانت يمكن أن تقدمه التقارير المتكاملة لو صورت متضمنة بيانات غير مالية.

٤. يعتمد القياس المحاسبي للقيمة الإجتماعية المضافة من وجهة نظر الباحثة على خطوتين أساسيتين، هما: قياس صافي الدخل الإجتماعي للمجالات ذات الصلة بهذا القياس بوحدات النقد، وهي: المعلومات المتاحة، والإتصال، والمشاركة المجتمعية، والشبكات الإجتماعية، والتضامن، والثقة، والمعايير. والخطوة الثانية: تتمثل في الوصول إلى القيمة الإجتماعية المضافة بوحدات النقد، من خلال مؤشر يحاكي مؤشر قياس القيمة الإقتصادية المضافة. ثم الإفصاح بشكل متقابل في الميزانية العمومية، في جانب الأصول **كإستثمارات إجتماعية**، وفي جانب الخصوم **كرأس مال إجتماعي** للمنظمة.

٥. أكدت نتائج الدراسة الميدانية الإختبارية للباحثة، على صحة ما توصلت له في دراستها النظرية التحليلية، من كون هذا القياس ومن ثم الإفصاح عنه بالقيم النقدية، يعمل على جودة التقارير والقوائم المالية المنشورة، ومن ثم تفعيل قرارات أصحاب المصالح المختلفة، كالمستثمرين

والمقرضين أو مانحي الإئتمان. وبذلك فهو أفضل من التقارير المتكاملة التي ترتكز على بعض المعلومات غير المالية أو السردية، غير الموضوعية إلى حد كبير.

وبناء على هذه النتائج التي توصلت لها الباحثة، توصي بضرورة الإهتمام من قبل منظمات الأعمال بقياس القيمة الإجتماعية المضافة، لما لها من أثر إيجابي في تدعيم قرارات المستثمرين والمقرضين أو مانحي الإئتمان، فضلاً عن غيرهم من أصحاب المصالح. وفي نفس الوقت تحقق جودة المحاسبة والتقارير والقوائم المالية بصورة مؤثرة أكثر من التقارير المتكاملة ذات البيانات غير الرقمية أو السردية. مع دعوة الباحثين لمزيد من البحث في هذا المجال، وصولاً لما هو قد يعالج نواقص هذه الدراسة بقدر الإمكان.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

أ) كتب:

١-طلعت مصطفى السروجي، **رأس المال الاجتماعي**، توزيع مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، عام ٢٠٠٩م.

٢- نبيل فهمي سلامة، **الاتجاهات الحديثة في المحاسبة (القومية والمالية)**، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد، عام٢٠١٦م.

ب) دوريات:

١- أحمد حامد محمود، نبيل ياسين احمد، "دور الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة في ترشيد قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة السعودية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد ٢١، العدد ٢، عام ٢٠١٧م.

٢- إسراء أحمد عواد، "القيمة الاقتصادية المضافة مدخل لتقييم الأداء"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٣، عام٢٠١٤م.

٣- إيمان محمد السعيد، "أثر تقرير الإفصاح عن أداء الاستدامة والقرارات التمويلية على تعديل القوائم المالية والتنمية المالية المستدامة للشركة: دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد ١، عام ٢٠١٩م.

٤- بولا رمزي نان، "قياس أثر المسئولية الاجتماعية للشركات على التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على هيكل التمويل: دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة **والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد ١، عام ٢٠١٩م.

٥- سلوى عبد الرحمن عبد الدايم، وآخرون، "تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، عام٢٠١٥م.

٦- مجدي شكري فوزي، "دور المحاسبة المستدامة في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢١، العدد ٢، عام ٢٠١٧م.

٧- مجدي عبد الهادي، "الثقة كرأسمال اجتماعي: آثار التوقعات التراكمية على الرفاهية"، **مجلة الديمقراطية**، مؤسسة الأهرام، المجلد ١٨، العدد ٧١، عام ٢٠١٨م.

٨- مجدي مليجي عبد الحكيم، "أثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في البورصة السعودية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٩، العدد ٤، عام٢٠١٥م.

٩- ناهد محمد يسري، "محددات الإفصاح المحاسبي لإعداد تقارير متكاملة وانعكاساتها على قرارات أصحاب المصالح في البيئة المصرية دراسة نظرية وميدانية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٩، العدد ٤، عام٢٠١٥م.

١٠- نيفين عبد القادر حمزة، "استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات: دراسة نظرية تطبيقية"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد ٢، عام٢٠١٤م.

١١- يحيى محمد أبو طالب، "تأثير الاتجاه الاخلاقي والاجتماعي والاقتصادي في بناء نظرية المحاسبة، **مجلة المال والتجارة**، العدد ٥٥٤، عام ٢٠١٥م.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1- Amerasian, et al, "The Bond Market Benefits of Corporate Social Capital ", **Finance Working Paper (ECGI),** NO. 535**,** 2018.

2- Azzam. M, et al, "On the Complex Relationship Between Different Aspects of Social Capital and Group Loan Repayment**", Economic Modeling**, VOL.90, 2020.

3- Banerjee.S, Daish. B, And Engelbart. J, "Disclosure Processing Costs, Investors' Information Choice, And Equity Market Outcomes: A Review", **Journal of Accounting and Economics**, VOL.70, Iss.2,3, 2020.

4- Belkaoui. A, "Fairness in Business", **Available At SSRN**, http://ssrn.com/abstract=3250410, 2018.

5- Belkaoui. A, "The Problematics of Truth in Business and Accounting", **Available At SSRN**, http://ssrn.com/abstract=3206970, 2018.

6- Chatzichristos. G, Parameniscal, "Evaluating the Social Added Value Of LEADER: Evidence from A Marginalized Rural Region", **Journal of Rural Studies**, Vol.94, 2022.

7- Chen. Q, Schipper. K, And Zhang. N, "A Balance – Sheet – Based Measure of Accounting Quality", **Available At SSRN**, http://ssrn.com/abstract=3315505, 2019.

8- Chong. H, "Is Income Smoothing Ethical?", **Journal of Corporate Accounting & Finance**, VOL.18, 2006.

9- Dong. Z, And Zhang. Y, "Accumulated Social Capital, Institutional Quality, And Economic Performance: Evidence from China", **Economic Systems**, VOL.40, ISS.2, 2016.

10- Du. X, Yin. J, Han. J, And Lin. Q, "The Price of Sinful Behavior Window Dressing: Cultural Embeddedness on Cigarette Packages and Financial Reporting Quality", **Journal of Accounting and Public Policy**, VOL.39, Iss.6, 2020.

11- Ferries. S, Liu. Y, Javakhadze. D, "The Price of Boardroom Social Capital: The Effects of Corporate Demand for External Connectivity**", Journal of Banking & Finance**, VOL.111, 2020.

12- Gupta. K, And Krishna murti. C, "Does Corporate Social Responsibility Engagement Benefit Distressed Firm? The Role of Moral and Exchange Capital", **Pacific-Basin Finance Journal**, Vol.50, 2018.

13- Habib. M, Juppe. C, "NGO, Social Capital and Microfinance: A Conceptual Model", **International Journal of Sustainable Development**, 2013.

14- Hasan. S, And Fathia. Z, "Relationship the Economic Value Added (EVA) With Stock Market Value (MV) And Profitability Ratios, Interdisciplinary", **Journal of Contemporary Research in Business Institute**, Vol.4, No.3, 2012.

15- Hasan. I, et.al, "The Impact of Social Capital on Economic Attitudes and Outcomes", **Journal of International Money And Finance**, 2020.

16- Hekmati, Fazel, Saedodin. S," Social Value Added: A New Model for Developing Sustainability Accounting", **Iranian Journal Of Finance**, Vol.3, No.2, 2019.

17- Hobson. B, et al, "Social Capital an Emerging Concept, Concepts in Gender and European Social Politics", **Eduard Elgar Press**, 2006.

18- Javakhadze. D, et al, "Social Capital, Investment and External Financing", **Journal of Corporate Finance**, VOL.37, 2016.

19- Kohlbeck. M, And Luo. X, "Are CFO Debt – Like Compensation Incentives Associated with Financial Reporting Quality?", **Advances in Accounting Journal**, VOL.45, 2019.

20- Lindsey. A Gallo. S, And Kothari. P, "Discussion of Accounting Quality and the Transmission of Monetary Policy", **Journal of Accounting Economics**, VOL.68, Iss.2,3, 2019.

21- Matalan. H, "Monetary Circuit, Capitalist Reproduction and Financial Accounting",2019,**Available At SSRN**, http://ssrn.com/abstract=3492048.

22- Nam. J, Sesay. J, et.al, "Financial Efficiency and Accounting Quality: The Impact of Institutional Micro-Factors On FDI", **Journal of Policy Modeling**, VOL.42, 2020.

23- Pavlopoulos. A, Magness. C, And Ilariids. G, "Integrated Reporting: An Accounting Disclosure Tool for High Quality", **Research in International Business and Finance**, VOL.49, 2019.

24- Pounder. B, "Measuring Accounting Quality", **Financial reporting**, 2013.

25- Talc, Aprille's Minarine," A Psychosocial Measure of Social Added Value in Non-Profit and Voluntary Organization: Findings from A Study in The South of Italy", **International Society Fir Third Sector Research**, 2018.

26- WI ratama. R, And Asri. M, "A Literature Review: Positive Accounting Theory (PAT)", 2020, **Available At SSRN**: https://ssrn.com/abstract=3523571.

27- Zadeh. A, "Social Responsibility in Capital Markets: A Review and Framework of Theory and Empirical Evidence", **Available At SSRN,** http://ssrn.com، 2018.